



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

أثر استخدام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية
(دراسة على عينة من الشركات السودانية)

The Application Impact of Interior Supervision On The Quality of Accounting Data (Sample of Some Sudanese Companies as Case Study)

بحث لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد:

أحمد محمد أحمد المهدي
أريج حسن أبو زيد إبراهيم
حنان مبارك ضيف الله علي
رميساء الفاضل دفع الله أبو الحسن
سوزان الهادي منصور عز الدين

إشراف:

أ.د. هلال يوسف صالح

1437هـ - 2016م

الإهداء

إلى أمهاتنا اللاتي أضاءً لنا شموعاً نحو التقدم ..
وتعلمنا منهن معنى الحياة ..
إلى آبائنا الذين علمونا معنى الصبر والمثابرة.
إلى إخواننا الذين منحونا الثقة بالنفس ..
إلى أحق الناس بحسن صحابتنا و صداقتنا ..
إلى من علمونا أن الحياة إيماناً ومبادئ وقيم وتضحية وإيثار وعلمونا النقش على الحروف ...
أساتذتنا الأجلاء
إلى كل هؤلاء وأولئك تواضعاً واحتراماً .. نهدي هذا البحث

شكر و عرفان

ولا عيب في معروفهم غير أنه يبين عجز الشاكرين عن الشكر
بعد إنجاز هذه الدراسة المتواضعة نتقدم بالشكر والعرفان لله عز وجل القائل في محكم تنزيله ﴿قَدْ

ججج

والشكر أجزله للدكتور / هلال يوسف صالح الذي يشرف على هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة كما
نتقدم بالشكر والعرفان لكل الأساتذة الأجلاء بقسم المحاسبة والتمويل. والشكر موصول إلى قلعة
العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. والشكر لكل من جاء معنا بنفسه أو فكره حتى
خرج هذا البحث بالشكل المتواضع.

الباحثون

مستخلص الدراسة

نتيجة التطور السريع في الأعمال وكبر حجمها وإتساعها زاد الاهتمام بالرقابة الداخلية لتساعد على جودة المعلومات المحاسبية لمستخدميها داخل الوحدة المحاسبية.

إن هدف الدراسة التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية ، التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، مع بيان موثقية المعلومات المحاسبية والوسائل المستخدمة في التقدير عن تلك المعلومات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي المعتمد على الكتب والمراجع والوسائل الجامعية والمجلات العلمية والمنهج الإستنباطي المعتمد على المصادر الميدانية من خلال استخدام استمارة الإستبيان ، والمنهج التاريخي في سرد الدراسات السابقة حسب تسلسلها التاريخي.

وكانت فرضيات الدراسة على النحو التالي الفرضية الأولى استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ، والفرضية الثانية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرار ، الفرضية الثالثة المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار .

اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول ، الفصل الأول تناول الرقابة الداخلية وأنواعها وطرق تقييمها، الفصل الثاني تناول المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والفصل الثالث تناول الدراسة الميدانية.

أهم نتائج الدراسة توفر الرقابة الداخلية الفعالة في المنشأة مع توفر الشروط التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية يعطيان معلومات محاسبية فعالة يمكن الاعتماد عليها.

وأهم توصيات الدراسة تولى إدارة المنشأة والشركات اهتمام كبير بتفعيل الرقابة الداخلية حتى يتم التحقق من سلامة المعلومات المحاسبية وعلى إدارة المنشأة أن تتبع الاسلوب العلمي في تعيين الكادر المحاسبي.

Abstract

Due to the prompt development in business and its has be growing in sine and expansion , accordingly , interior supervision begets more interest , so as to enhance the quality of accounting data for the users of accounting unit. The aim of this study is to identifying the internal supervision concepts and their fundamentals. Thus, to identify the relation between internal supervision and the quality of accounting information. Moreover , to state the trustworthily of accounting data and the used reporting methods. However , the study has employed the induction method denuding on finical and accounting books, references , research scientific magazines and theses. Another method employed in this research is the dedication method of research which rely on field resources through the utilization of questionnaire and the historical method making use of previous studies as per their chronological order.

Therefore, the study hypotheses are as follows:

The first assumption is that the implementation of internal supervision will enhance the qualitative of accounting data. The second assumption that the qualitative characteristics of accounting data has its impact of financial decision making. Third assumption is that the authenticated accounting information are liable to provide the qualitative accounting data , which are essential s for decision making. The study consists of three chapters. First chapter explained the internal supervision and methods of their appraisal. Second chapter explained the usage of accounting data and their qualitative characteristics. The third chapter has dealt with filed study. One of the research findings is that the internal supervision is vital as per-requisite for any establishment to provide accounting data so as to beget effective and reliable accounting information that essential for any financial decision. The research is advocating that establishments and business corporations shall give their almost care for the internal supervision to verify that accounting data are sound and reliable. However, the company management should apply the scientific ways in recruiting their employees especially in accounting and finance departments.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	م
أ	البسمة	
ب	الإستهلال	
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	المستخلص	
و	Abstract	
	المقدمة	
1	ولاً الإطار المنهجي	
3	ثانياً : الدراسات السابقة	
	الفصل الأول: الرقابة الداخلية	
12	المبحث الأول : مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية	
18	المبحث الثاني: أنواع الرقابة الداخلية وطرق تقييمها.	
	الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	
24	المبحث الأول: مفهوم وخصائص المعلومات المحاسبية	
29	المبحث الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.	
	الفصل الثالث	
32	المبحث الاول: نبذة تاريخية عن عينة الدراسة	
33	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	
58	المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات	
73	النتائج	
73	التوصيات	
74	المصادر والمراجع	
78	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	جدول رقم (1/2/3)
34	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	جدول رقم (2/2/3)
35	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	جدول رقم (3/2/3)
36	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	جدول رقم (4/2/3)
37	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	جدول رقم (5/2/3)
38	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	جدول رقم (6/2/3)
41	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	الجدول (7/2/3)
42	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	جدول رقم (8/2/3)
43	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	جدول رقم (9/2/3)
44	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	جدول رقم (10/2/3)
45	توزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	جدول رقم (11/2/3)
46	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	جدول رقم (12/2/3)
47	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	جدول رقم (13/2/3)
48	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	جدول رقم (14/2/3)
49	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	جدول رقم (15/2/3)
50	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	جدول رقم (16/2/3)
51	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	جدول رقم (17/2/3)
52	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	جدول رقم (18/2/3)
53	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	جدول رقم (19/2/3)
54	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	جدول رقم (20/2/3)
55	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	جدول رقم (21/2/3)
56	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	جدول رقم (22/2/3)

	الخامسة	
57	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	جدول رقم (1/3/3)
58	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	جدول رقم (2/3/3)
60	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	جدول رقم (3/3/3)
62	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	جدول رقم (4/3/3)
63	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	جدول رقم (5/3/3)
65	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	جدول رقم (6/3/3)
66	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	جدول رقم (7/3/3)
67	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	جدول رقم (8/3/3)
69	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	جدول رقم (9/3/3)
71	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	الجدول (10/3/3)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	شكل رقم (1/2/3)
34	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	شكل رقم (2/2/3)
35	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	شكل رقم (3/2/3)
36	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	شكل رقم (4/2/3)
37	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	شكل رقم (5/2/3)
38	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	شكل رقم (6/2/3)
42	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	شكل رقم (7/2/3)
43	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	شكل رقم (8/2/3)
44	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	شكل رقم (9/2/3)
45	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	شكل رقم (10/2/3)
46	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	شكل رقم (11/2/3)
47	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	شكل رقم (12/2/3)
48	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	شكل رقم (13/2/3)
49	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	شكل رقم (14/2/3)
50	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	شكل رقم (15/2/3)
51	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	شكل رقم (16/2/3)
52	وزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	شكل رقم (17/2/3)
53	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	شكل رقم (18/2/3)
54	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	شكل رقم (19/2/3)
55	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	شكل رقم (20/2/3)
56	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	شكل رقم (21/2/3)
61	لتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	شكل رقم (1/3/3)
65	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات	شكل رقم (2/3/3)

	الفرضية الثانية	
70	توزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	شكل رقم (3/3/3)
71	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	الشكل (4/3/3)

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد:

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظام لضبط الأداء ، وضمان لتحقيق الأهداف المخططة وإن وجود الرقابة الداخلية يكون بمثابة دافع لتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يؤدي إلى وجود مخرجات محاسبية على درجة كبيرة من الملائمة لمستخدميها في عملية ترشيد القرارات ، كما أن عمل المراجع الخارجي يعتمد على كمية ونوعية المعلومات المتوفرة من الرقابة الداخلية ، وإن توسع المنشآت والشركات في أعمال والمنافسة الكبيرة فيما بينها أدى إلى الاهتمام بمخرجات نظامها المحاسبي بالصورة التي تفي احتياجات مستخدميها من معلومات في القوائم المالية التي تصدرها المنشآت والشركات.

مشكلة البحث:

تتحصّر مشكلة البحث في الآتي:

- 1- أثر الرقابة الداخلية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- 2- تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالرقابة الداخلية نتيجة لتوسع المؤسسات والشركات في أعمالها التجارية.
- 3- كيفية تحديد جودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية إتخاذ القرارات.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في الآتي:

- 1- بيان الأثر الذي يمكن أن تقوم به الرقابة الداخلية في توفير المعلومات المحاسبية.
- 2- بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.
- 3 توضيح أثر المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية ترشيد وإتخاذ القرارات.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية.
- 2- التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.
- 3- بيان موثوقية المعلومات المحاسبية والوسائل المستخدمة في التقرير عن تلك المعلومات.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة:

المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات.

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث ، والمنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

حدود البحث:

تتحدد حدود البحث في :

الحدود المكانية : سوق الخرطوم للأوراق المالية ، شركة السودان للأقطان المحدودة.

الحدود الزمانية: 2016م

مصادر البيانات:

تتمثل مصادر البيانات في الآتي:

مصادر أولية: استخام استمارة الإستبانة.

مصادر ثانوية : الكتب والدوريات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول: بعنوان الرقابة الداخلية ويعرف من خلال المبحث الأول: مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية ، المبحث الثاني أنواع الرقابة الداخلية وطرق تقييمها . الفصل الثاني: بعنوان المعلومات المحاسبية ويعرض من خلال المبحث الأول : مفاهيم وأهداف المعلومات المحاسبية ، والمبحث الثاني : الخصائص النوعية لجودة المعلومات.الفصل الثالث يتمثل في بالدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول: نبذة تاريخية عن عينة البحث ، المبحث الثاني : تحليل واختبار فرضيات البحث ، أما الخاتمة فتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة:

1- دراسة، حسن عبد العزيز محمد ، 2000م (التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف الأخطاء)⁽¹⁾

تكمن مشكلة الدراسة في وجود اختلاف في نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الخاص بالجهاز المصرفي ، إن إدارات المصارف الإسلامية لا تعطي التدقيق الداخلي الأهمية اللازمة من حيث دعمه بالكوادر المؤهلة والخبرة والتقارير ، ظهرت أهمية الدراسة في معايير المراجعة الداخلية وأسس اختيار العاملين ومؤهلات العاملين بها في تحليل المعلومات وتحديد أسباب الإخفاقات .

هدفت الدراسة إلى متابعة وتحليل نظم المراجعة الداخلية المتبعة ، والتعرف على الإجراءات المتبعة ومقارنتها مع الإجراءات الموضوعية ووضع النظم الرقابة ومعرفة أسباب الانحرافات ، استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي ، دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها عدم وجود استراتيجية سنوية للمصرف ، مع التركيز على الأهداف العامة مما أدى إلى غياب الخطط اللازمة ، وانعدام خريطة تنظيمية توضح الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة والمؤهلات والخبرات المطلوبة ، انخفاض معدل الدوران الوظيفي في وظيفة واحدة أو فرع واحد لمدة طويلة مما يؤدي إلى خلق علاقة وطيدة بين العاملين. أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات فرعية دورية حسب الأنشطة التي تؤدي تحقيق الهدف العام للمصرف ، واختيار وتعيين ذو الكفاءة والمؤهل العلمي المناسب لعمل المصرف ، إعادة النظر في الهيكل الإداري في البنك وإزالة الخل.

يتضح من مشكلة هذه الدراسة وجود اختلال في نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الخاص بالجهاز المصرفي ، وإن إدارة المصارف الإسلامية لا تعطي التدقيق الأهمية اللازمة بينما تختلف مشكلة بحثنا في تقييم الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي لعملية مراجعة المشروعات ومدى الاعتماد عليها .

2- دراسة ، صلاح علي أحمد ، 2000م (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال)⁽²⁾

ظهرت أهمية الدراسة في أن الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه لتقويم جودة هذه المعلومات ، هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي من خلال التعرف على الدراسات التي أصدرتها الجامعات والهيئات ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الخصائص النوعية المحاسبية الرئيسية تتمثل في

(¹) محاسن عبد العزيز محمد ، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء (الخرطوم:

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2000م).

(²) صلاح علي أحمد ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال (الخرطوم: جامعة أمدرمان

الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م).

خاصية الملائمة وخاصة الموثوقية ، وإن العلاقة بينهما علاقة وثيقة ولكنها في الوقت ذاته قد يحدث لها شيء من التعرض ولكن وجود كل من الخاصيتين يمثل الحد الأدنى الواجب توافره في المعلومات المحاسبية حتى يضمن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات ، أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في تكوين اللجنة التي أعدت المعايير المحاسبية في السودان وذلك بتكوين لجنة دائمة لإعداد معايير سودانية تواكب التطور العالمي وتتماشى مع بيئة السودان الخاصة.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي من خلال التعرف على الدراسات التي أصدرتها الجامعات والهيئات العلمية بينما يختلف هدف بحثنا في التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

3- دراسة ، انشراح أحمد الشريف ، 2001م (دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة)⁽¹⁾

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام رقابة داخلية يستند للأسس العلمية والعملية في المنشآت التجارية والصناعية وعدم التطبيق الصحيح للرقابة الداخلية.

ظهرت أهمية الدراسة في التركيز على الأساليب والإجراءات الرقابية المتبعة وتحديد مدى الاعتماد على الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات المراجعة المفترض إتباعها ، هدفت الدراسة إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية المتبع بالشركة وتقييم النظام بغرض تحديد مدى فاعليته وتحقيقه لأهداف المنشأة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها توافر المقومات الأساسية للرقابة الداخلية الفاعلة بالشركة وتوفير نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة .

أوصت الدراسة بتأسيس نظام للرقابة الداخلية بالشركة يعتمد على تقييم أعمال المراجع الداخلي ، العمل على فصل مسؤولية منح الإئتمان وضرورة مراجعة الرقابة الداخلية سنوياً . يتضح بأن أهمية الدراسة تتمثل في التركيز على الأساليب والإجراءات الرقابية المتبعة وتحديد مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات المراجعة المفترض إتباعها بينما تختلف أهمية بحثنا في التعرف على تأثير الرقابة الداخلية على عمل المراجع الخارجي.

4- دراسة ، نجاة علي التوم ، 2002م (تقويم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي)⁽²⁾

(1) انشراح أحمد الشريف ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2001م).

(2) نجاة علي التوم ، تقويم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود لوائح تنظيم عملية الرقابة الداخلية وعدم تأهيل الكادر البشري القائم بعملية الرقابة ، هدفت الدراسة إلى عرض الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات الخارجي من الناحية النظرية وتقييم الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات . استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الرقابة الداخلية الجيدة تؤدي إلى تقليل الجهد المبذول ، والسرعة في إنجاز المراجعة وأن الرقابة ناتجة عن عدم وجود لوائح منظمة لعمل ، وعدم تأهيل الكادر البشري للعمل . أوصت الدراسة إلى إعادة النظر في النظام المحاسبي المعمول به في الشركة والفروع مع تدريب وتأهيل العاملين على الرقابة الداخلية.

يتضح أن مشكلة الدراسة تكمن في عدم وجود لوائح تنظم الرقابة الداخلية بينما مشكلة بحثنا في تأثير جودة المعلومات المحاسبية نتيجة لتوسع الشركات والمؤسسات في أعمالها التجارية.

5- دراسة ، علي محمد سلطان ، 2000م (أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية بسبب عدم الالتزام بالسياسات والأنظمة والقوانين التي تضبط عمل الرقابة الداخلية وقلة الخبرة العلمية والعملية للعاملين في هذه الوحدات وعدم فهمهم لأدوارهم واختصاصاتهم مما يعطل سير العمل. هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة وجودة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وبيان أوجه القوة والضعف في أداءها . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، التحليلي ، الإستقرائي ، الإستنباطي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها التطور السريع والكبير للرقابة الداخلية في المنشآت ذات النشاط الإقتصادي يؤدي إلى ضمان دقة للرقابة الداخلية في المنشآت ذات النشاط الإقتصادي يؤدي إلى ضمان دقة الحسابات المالية وتوفير قاعدة بيانات شاملة عن مجمل النشاط الإقتصادي الذي يساعد على التحول من المراجعة الشاملة إلى المراجعة الاختبارية. أوصت الدراسة إلى تفعيل ورفع كفاءة أداء وحدة الرقابة الداخلية في وزارة الأشغال العامة والإسكان والتغلب على الصعوبات التي تواجهها وربطها بأعلى سلطة وأن مستقلة دون ضغوط داخلية أو خارجية ووضع الخطط لتدريب العاملين وتزويد أجهزة الرقابة الداخلية بكفاءة علمية وعملية وأن تتولى السلطات العملية الرقابة الداخلية الخاصة.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على قدرة الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وبيان أوجه قوة وضعف أدائها والتعرف على مدى وفعالية أجهزة الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية بينما يختلف هدف بحثنا في التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية.

(¹) علي محمد سلطان ، أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية -دراسة حالة وزارة الأشغال العامة (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).

6- دراسة ، صلاح علي أحمد ، 2002م (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال)⁽¹⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية في القوائم التي يعاني منها متخذ القرار الإستثماري من خلال التقارير والقوائم المالية التي تكفل أفضل أداء سوق الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة علي مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية وفحص العلاقة بين الاستثمارات السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية . استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الإستقرائي والمدخال الواقعي. توصلت الدراسة إلى نتائج منا ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملائمتها في إتخاذ القرارات وهي المحور الأساسي لاختبار الأسلوب المحاسبي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وتمثل أهمية كبيرة في سوق الأوراق المالية من خلال دورها في إعداد القوائم المالية التي تعتبر مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بإلزام الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية التي تلائم طبيعة واحتياجات المستخدم النهائي (متخذ القرار الاستثماري في الاسواق المالية) وإظهار المعلومات المحاسبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحدد في القوائم المالية. يتضح أن مشكلة الدراسة تملت في عدم كفاية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية للشركات التي يعاني منها متخذ القرار الإستثماري بينما تطرقت مشكلة بحثنا في كيفية جودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية إتخاذ القرار .

7-دراسة ، سليمان خالد المعاينة ، 2002م (دور البيانات والمعلومات المحاسبية في التخطيط وإِتخاذ القرارات)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في إستيعاب دور البيانات والمعلومات المحاسبية من قبل الإدارات الجامعية الحكومية لم يكن بالسرعة المطلوبة في الاستفادة منها في مجالات التخطيط وإِتخاذ القرارات أدى إلى زيادة الأزمة المالية والإدارية، ظهرت أهمية الدراسة في دور البيانات والمعلومات المحاسبية في رفع أداء إدارة الجامعات الأردنية في تحسين استخدام الموارد المالية المتاحة لديها ، استخدمت الدراسة أساليب إحصائية وصفية وتحليلية ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها استخدام البيانات والمعلومات

(¹) صلاح علي أحمد ، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، (الخرطوم: جامعة

أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).

(²) سليمان خالد المعاينة دور البيانات والمعلومات المحاسبية في التخطيط وإِتخاذ القرارات (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).

المحاسبية من قبل إدارة الجامعات الحكومية الأردنية بدرجة عالية في مجالات التخطيط وإِتخاذ القرار بإستثناء الاستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات المحاسبية ، أوصت الدراسة إلى تطبيق أنظمة محاسبية ملائمة وفعالة في الجامعات الحكومية والحاجة إلى تدريب الأفراد والعاملين بالجامعات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط وإِتخاذ القرارات بإستخدام البيانات والمعلومات المحاسبية.

يتضح أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في دور البيانات والمعلومات المحاسبية في رفع أداء إدارة الجامعات الأردنية في تحسين استخدام المورد المالية المتاحة لديها بينما تختلف أهمية بحثنا في دور الرقابة وفعاليتها في جودة المعلومات المحاسبية.

8- دراسة ، جهاد بدر قراقيش ، 2004م (دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للمساهمة العامة)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أساليب الرقابة (المدخلات ، المخرجات ، معالجة البيانات ، الرقابة التنظيمية ، توثيق النظم ، رقابة النظم ، رقابة الأجهزة ، الوصول للنظام) ، هدفت الدراسة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الرقابة الداخلية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية ، أوصت الدراسة إلى تبني الشركات الأردنية تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية ، وتدريب وتأهيل على استخدام هذه التقنية.

يتضح أن أهداف هذه الدراسة تمثلت في استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الرقابة الداخلية بينما تختلف أهداف بحثنا في التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وودة المعلومات المحاسبية.

9- دراسة ، الصادق محمد آدم ، 2004م (أثر التقنية على نظم المعلومات المحاسبية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مخاطر اعتماد نظام المعلومات المحاسبي على الحاسوب ، هدفت الدراسة إلى إيجاد السبل الكفيلة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية بالسودان المعتمد على الحاسوب بأقل جهد وتكلفة ، استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها إن استخدام النظم الحديثة يمتاز بدرجة عالية من الدقة ، أوصت الدراسة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية التقليدية والاستفادة من وسائل التقنية.

(¹) جهاد بدر قراقيش ، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للمساهمة العامة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2004م).

(²) الصادق محمد آدم ، أثر التقنية على نظم المعلومات المحاسبية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).

يتضح أن مشكلة الدراسة تختلف في مخاطر إعتقاد نظام المعلومات المحاسبي على الحاسوب بينما تختلف مشكلة بحثنا في كيفية تحديد جودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية إتخاذ القرارات.

10- دراسة ، محمد حسن عبد الغفار ، 2004م (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار)⁽¹⁾

ظهرت مشكلة الدراسة نتيجة لوجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة التقارير المالية والتوصيات الموجهة من القسم المحاسبي. كانت النتيجة وجود قرارات غير رشيدة أدت إلى نتائج غير مرضية ، هدفت الدراسة إلى الاستقصاء عن استخدام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الميمنة فرع عيسى بن لادن وتقييم المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية في ظل الحاجة للتمويل. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والمنهج الإحصائي والتحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك شروط يجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتكون فعالة ويمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات التمويلية ، والنظام المحاسبي يتضمن دفاتر وسجلات إحصائية تشمل بيانات عينية ومالية يجب الأخذ بها للاستثمار قبل الرجوع إلى التقارير المحاسبية التي يتولى قسم المحاسبة تقديمها بشكل دوري.

يتضح أن مشكلة هذه الدراسة تختلف في وجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة التقارير المالية والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي في المؤسسة بينما تختلف مشكلة بحثنا في تأثير جودة المعلومات المحاسبية بالرقابة الداخلية نتيجة لتوسع المؤسسات والشركات في أعمالها التجارية.

11- دراسة ، محمد إبراهيم سعد ، 2005م (أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن وجود المعلومات المحاسبية تتأثر بالرقابة الداخلية وإن جودة المعلومات المحاسبية مهمة في عملية إتخاذ القرارات ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية والتعرف على المعلومات المحاسبية مع إيضاح الخصائص النوعية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية ، استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي والمنهج التاريخي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية مع توفر الشروط الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية يعطيان معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها وأن تقييم

(1) محمد حسن الغفار ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م)

(2) محمد إبراهيم سعد ، أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).

وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة يضيف مصداقية للنظام المحاسبي ، أوصت الدراسة بأن تولي إدارة المنشأة إهتمام كبير بتفعيل الرقابة الداخلية حتى يتم التحقق من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية وعلى الإدارة أن تتبع الأسلوب العلمي في تعيين الكادر المحاسبي وفق الكفاءة والمؤهلات حتى يتم تقييم الأداء الأفضل.

يتضح بأن هدف هذه الدراسة هو التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية والتعرف على المعلومات المحاسبية مع إيضاح الخصائص النوعية التي تعمل على جودة المعلومات المحاسبية بينما يهدف بحثنا إلى التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

12-دراسة ، صلاح عبد الله حسن ، 2005 ، (تقييم نظام الرقابة الداخلية دائرة على عمل المراجع الخارجي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف الرقابة الداخلية أدى إلى ضياع وخسارة ممتلكات المشروع ، هدفت الدراسة إلى عرض الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه وتقييمها ومدى الإعتاد عليها ، استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها التقييم الإيجابي للرقابة الداخلية بواسطة المراجع الخارجي يعتمد على مدى كفاءة التطبيق الفعلي للنظام بالمنشأة وقياس كفاءة الرقابة الداخلية يتم من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة وتأثيرها على قرارات الإدارة ، أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالتدريب والتطور واستخدام التقنية الحديثة والموازنات التخطيطية والإلتزام بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية وضبط العمل ، وضرورة أن يعتمد الرأي المهني المحايد للمراجع الخارجي على الأدلة المتحصل عليها من عملية المراجعة يعتمد تقييمها على المقارنة والتحليل والإستنتاج الموضوعي.

يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى عرض الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه وتقييمها ومدى الإعتاد عليها بينما يختلف هدف بحثنا في التعرف على مفاهيم الرقابة الداخلية ومقوماتها الأساسية.

13- دراسة ، علي أحمد علي ، 2006م (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في قرار منح التمويل وقد تتعرض على مخاطر مالية عند إتخاذ هذا القرار وذلك بسبب إعتادها على معلومات محاسبية لا تتصف

(1) صلاح عبد الله حسن ، تقييم نظام الرقابة الداخلية دائرة على عمل المراجع الخارجي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005).

(2) علي أحمد علي ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2006م).

بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في قرار منح التمويل ومدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار ، استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي، والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي ، توصلت الدراسة إلى نتيج منها أن طلب التمويل لا يعتمد على فقط على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العميل ، وإنما يتطلب الحصول على معلومات أخرى ، أوصت الدراسة على إدار الإستثمار التحري من مصادقية وصحة المعلومات التي على أساسها يتم قبول أو رفض طلب التمويل ، وذلك عن طريق الزيارات الميدانية وتتبع الأحداث الإقتصادية والسياسة وضرورة حسن اختيار الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالعمل المصرفي. يتضح أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية وبفئة الاستفادة منها في إتخاذ قرار منح التمويل في المؤسسات المصرفية بينما يهدف بحثنا إلى التعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

14- دراسة ، عبد المحسن إسماعيل محمد ، 2006م (دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول)⁽¹⁾

تمثلت المشكلة في تساؤلات: ما هو دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول؟ هل ضعف وسائل رقابة الدولة على القطاع العام يؤثر على الرقابة الداخلية؟ هل تواجه الرقابة الداخلية معارضة من الإدارة في القطاع العام؟ ظهرت أهمية الدراسة في أن الرقابة الداخلية وفقاً لمضمونها العام تؤدي إلى حماية الأصول وموجودات المنشأة المختلفة سواء كانت هادفة للربح أو غير ذلك حكومية أو خاصة. هدفت الدراسة إلى بحث وإقتراح السبل الكفيلة بتفعيل دور الرقابة الداخلية لحساب الأصول ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي الوصفي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها المشاكل الخاصة بالرقابة الداخلية والعوامل المؤثر عليها معقدة جداً ، للرقابة الخارجية أثر كبير على الرقابة الداخلية ، أوصت الدراسة بأن على وزارة المالية إصدار توجيهات ملزمة لكل مؤسسات القطاع العام ، التركيز على الرقابة الداخلية أكثر من الإجراءات العلاجية للقضاء على الفساد المالي. يتضح أن أهمية الدراسة تمثلت في أن الرقابة الداخلية وفقاً لمفهومها العام تؤدي إلى حماية الأصول وموجودات المنشأة المختلفة سواء كانت هادفة للربح أو غير ذلك حكومية أو خاصة بينما تختلف أهمية بحثنا في بيان دور فعالية الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.

15- دراسة ، ناصر بن صالح ناصر ، 2009م (مشاكل تطبيق نظم الرقابة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي في شركات جدة بالمملكة العربية السعودية)⁽²⁾

(1) عبد المحسن إسماعيل محمد ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م).

(2) ناصر بن صالح ناصر الفهيد، مشاكل تطبيق نظم الرقابة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي في شركات جدة بالمملكة العربية السعودية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2009م).

تمثلت المشكلة في تساؤلات: ما هي المشاكل التطبيقية التي تتعلق بالرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الآلي؟ ما هو أثر استخدام الحاسب الآلي على نظم الرقابة الداخلية؟ ما هي المشاكل التي تواجه المراجع في ظل استخدام الحاسب الآلي في الرقابة الداخلية؟ ، هدفت الدراسة إلى بيان استخدام الآلي في مجال المحاسبة والمراجعة توضيح التطور في أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية ومدى مواكبة ذلك التطور الهائل في منشآت الأعمال، العمل على اقتراح حلول وتوصيات المشاكل التي تواجه المراجع في ظل استخدام الحاسب الآلي في الرقابة والمراجعة الداخلية، استخدمت المنهج التاريخي والاستنباطي والإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. تتوصلت الدراسة إلى نتائج منها المراجعة الداخلية ليست سوى حلقة من حلقات الرقابة الداخلية تتم بشكل منفصل ومستقل بواسطة بعض موظفي المنشأة ، أوصت الدراسة بالإهتمام بعلوم الحاسب الآلي المتطورة في أداء الأعمال المختلفة بمعدلات مرتفعة ، الإهتمام باستخدام المعلومات والمخرجات المختلفة للحاسب في مجال الرقابة لتصحيح الإنحرافات التي يتم إكتشافها وتطور مفاهيم الرقابة والمراجعة الداخلية المختلفة لمسايرة المتغير في نظم الحاسب الآلي.

يتضح أن هذه الدراسة اهتمت بتوضيح التطور في أساليب الرقابة والمراجعة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي ومدى مواكبة التطور الهائل في الوقت الحاضر بينما تناول بحثنا أهمية بيان دور فاعلية الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية

عرفت الرقابة الداخلية: التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة و التعليمات الصادرة، أما موضوعها فهو بيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها و منع تكرارها. (1) وعرفت بأنها كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنظمة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة وكفاءة العمل والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب. (2) وعرفت بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المنسقة التي تستخدمها إدارة المشروع بحماية أصولها ولضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية وزيادة درجة الإعتناء عليها لزيادة الكفاءات التشغيلية وضمان الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية. (3) وعملية تتأثر بمجلس الإدارة والأفراد الآخرين في الشركة ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وإمكانية الإعتناء على عملية إعداد التقارير المالية والإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. (4)

الوصاية من الدولة بفرض حدود وقيود معينة تؤدي إلى تحقيق أهداف التنظيم الإداري الذي تطلبه الدولة (5). عرفت المعايير المهنية الرقابة الداخلية بأنها الأمور التي يتبناها مجلس الإدارة والأفراد الآخرين المعنيون بالمنشأة لتقييم تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف. (6)

نستنتج من مفاهيم الرقابة الداخلية بأنها:

- 1- مجموعة الطرق والوسائل والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية لأغراض متعددة منها حماية الأصول وأموال الوحدة.
- 2- ضمان تمسك المنتسبين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة لتحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية.
- 3- لا تقتصر الرقابة الداخلية على الجوانب المحاسبية المالية بل تشمل النشاط الإداري والفني.

(1) د. سليمان سيحمان ، الرقابة الإدارية والمالية (عمان: مكتبة دار الثقافة ، 1998م ، ص13).

(2) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 1998م ، ص 118 ،

(3) د. أحمد حلمي جمعة ، المدخل تدقيق الحسابات ، الطبعة الثانية (عمان : دار الصفا للنشر والتوزيع . 2001م) ، ص31.

(4) عبد الوهاب نصر علي ، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحداث الإصدارات الدولية (القاهرة : دار التعليم الجامعي ، 2015م)، ص5.

(5) د. عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية في الإسلام ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1983م) ، ص18.

(6) د. أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1992م) ، ص168.

نستطيع تعريف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة الطرق والوسائل والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة.
العوامل التي تساعد على تطور الرقابة الداخلية:

لقد تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية وتطورت عملياتها من حيث النطاق ، فبعد أن كانت المراجعة كاملة تفصيلية أصبحت كاملة إختيارية ، وذلك بسبب كبر حجم المشروعات وتزايد عملياتها الأمر الذي جعل من المتعذر القيام بالمراجعة التفصيلية بحيث لو قامت به لانتفت المنفعة المتوافاه بسبب ضخامة التكلفة من حيث الجهد والوقت والمال وفيمايلي العوامل التي ساعدت على زيادة تطور الرقابة الداخلية:⁽¹⁾

1- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها

النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي ، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في الصميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل .

2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع:

في الشركات المساهمة حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم. وإن مجلس الإدارة لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده ، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات الشركة المختلفة من أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة ولهذا السبب جاء الإهتمام بالرقابة الداخلية.

3- حاجة الإدارة إلى معلومات دورية دقيقة:

إدارة المشروع تحتاج إلى عدة تقارير عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب و اللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ، وهذا هو السبب من وجود نظم رقابية سليمة تعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

4- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع:

على الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابهما .

5- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:

(¹) د. خالد أمين عبد الله، علم التدقيق النحاية النظرية والعملية ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1992م) ، ص166.

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية وهذا الأمر لا يتحقق ما لم تكن الرقابة الداخلية المستعملة قوية.

6- تطور إجراءات التدقيق:

د تحولت عملية المراجعة من كاملة تفصيلية إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية الذي يعتمد على درجة متانة الرقابة الداخلية.

نستنتج من العوامل التي ساعدت تطور الرقابة الداخلية ما يلي:

- 1- كبر حجم المنشآت وتنوع أعمالها أدى إلى الإعتماد على وسائل الرقابة الداخلية.
- 2- مجلس الإدارة لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده لذلك يفوض سلطات إلى إدارات الشركة عن طريق إجراءات ومقاييس رقابة داخلية فعالة.
- 3- على إدارة المشروعات توفير رقابة داخلية سليمة لتخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها.

عناصر الرقابة الداخلية :

تمثلت عناصر الرقابة الداخلية في الآتي:⁽¹⁾

- 1- تحديد المسؤولية لكل فرد داخل الشركة وذلك عن طريق مكافأته عند القيام بعمله.
- 2- الفصل التام بين من يحتفظ بالسجلات ومن يقوم بأي عملية ينتج عنها التسجيل في الدفاتر.
- 3- الفصل التام بين من يقوم بالاحتفاظ بالأصل وبين من يقوم بإقرار الحصول على هذا الأصل.
- 4- كل معاملة تقوم بها الشركة يجب أن تكون معتمدة ومصدق عليها من قبل شخص مسئول يملك هذا الحق.
- 5- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية وما يتبعها من دفاتر أستاذ مساعد كلما أمكن ذلك.
- 6- الاهتمام بالجانب الإنساني للعاملين من حيث تدريبهم على الأعمال الموكلة إليهم مع تبني نظام عادل للحوافز وغرس روح الجماعة بينهم .

مقومات الرقابة الداخلية:

تتمثل مقومات الرقابة الداخلية في:⁽²⁾

(¹) إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات (مصراتة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1991م)، ص ص 53-54.

(²) د. عبد الفتاح الصحن ، د. أحد نور ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ب ت) ، ص ص 265-266

تختلف الخطة التنظيمية من مشروع لآخر إلا أنه في جميع الأحوال يجب أن تكون الخطة مرنة لمقابلة أي تطور في المستقبل وأن تكون بسيطة وواضحة حتى يفهما العاملين بالمشروع وتستخدم السجلات الموجودة بالأقسام كأداة للرقابة على الأنشطة التي تعمل بداخله.

2- النظام المحاسبي:

ضرورة وجود نظام محاسبي سليم تكفل الإدارة سبل الرقابة وأن يعتمد هذا النظام على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات تفي إحتياجات المشروع.

3- مستويات الأداء:

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناشئة من هذا الأداء.

4- مجموعة الأفراد:

تكوين نظام رقابة داخلية فعال لا يعتمد فقط على تنظيم إداري ومحاسبي سليم ، لابد أن يتوفر له مجموعة أفراد أكفاء تتكون من موظفي ورؤساء وعاملين بالمشروع فهؤلاء الأفراد هم القائمين بتنفيذ الإجراءات الموضوعية بطريقة إقتصادية وفعالة.

نستنتج من مقومات الرقابة الداخلية الآتي:

1- إن الخطة التنظيمية تختلف من مشروع إلى آخر وعموماً أن تكون الخطة مرنة.

2- ضرورة وجود نظام فعال وأن يكون هذا النظام معتمد على مجموعة من السجلات والدفاتر والمستندات.

3- سلامة الواجبات والوظائف تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية.

الإجراءات التنفيذية لتحقيق مقومات الرقابة الداخلية الفعالية :

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي : (1)

1- إجراءات إدارية.

تتعلق بكيفية أداء أعمال المشروع وتشمل الآتي:

أ. تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.

ب. توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال.

ج. إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بتفعيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف

للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول.

2- إجراءات محاسبية:

الإجراءات التي تتعلق بضبط النواحي المحاسبية وتشمل الآتي: (1)

(1) د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص171.

- أ. إثبات العمليات فور حدوثها للتقليل من فرص الغش والاحتيال.
- ب. استخدام نظام الرقم المتسلسل في المستندات الرسمية.
- ج. عمل مذكرة تسوية أرصدة البنوك بصورة دورية.

3- إجراءات عامة:

- تشمل الإجراءات التي بطبعتها شاملة وليس لها تخصص محدد تضم ما يلي:⁽²⁾
 - أ. التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار حسب طبيعتها.
 - ب. وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.
 - ج. استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع.

أهداف الرقابة الداخلية:

تسعى الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف التالية:⁽³⁾

1- توفير الحماية لموجودات المنشأة:

تمثل حماية أصول المنشأة الأهداف الأساسية للرقابة الداخلية وتتخذ مصطلح حماية الأصول وتتمثل في الآتي:

- أ. تحقيق الحماية من الأخطاء المتعمدة التي ترتكب بواسطة أشخاص ذوي النفوس الضعيفة.
- ب. الرقابة من الأخطاء غير المتعمدة.
- ج. الوسائل المتبعة في المحافظة على الموجودات ضد كافة الأمور غير مرغوب فيها.

2- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:

يترتب على مزاولة أنشطة المشروع مجموعة من العمليات المالية وغير المالية التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها.

3- الإلتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة:

يتم برمجة أهداف المشروع في شكل مجموعة من السياسات المتكاملة والتي تغطي الجوانب المختلفة لنشاط المشروع والإلتزام بهذه السياسات يعني تحقيق أهداف المشروع وهناك نوعان من السياسات الإدارية في أي منشأة وتتمثل في الآتي:

- أ. السياسات الإدارية طويلة الأجل.
- ب. السياسات الإدارية قصيرة الأجل.

(¹) د. حسين القاضي ، مراجعة الحسابات والإجراءات ، (دمشق: مكتبة زهران ، 1997م) ، ص 62

(²) د. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية ، الطبعة الثانية (عمان: مكتبة الإتحاد ، ب ت) ص 120.

(³) د. عبد الرزاق محمد عثمان ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ، ب ت) ص ص 43-44.

4- الإرتقاء بكفاءة الإنتاجية:

الإهتمام بالكفاءة الإنتاجية من أهداف إدارة المشروع وتعد الأساليب والوسائل المستخدمة للوصول إلى هذا الهدف ومن أهم هذه الوسائل الموازنات التخطيطية ، والتكاليف المعيارية ، أساليب الرقابة على الجودة فإن استخدام هذه الأساليب يتطلب إعداد تقارير دورية لتدفق المعلومات كما يتطلب القيام بإعداد برامج تدريبية للعاملين لمساعدتهم في إنجاز المسؤوليات المحددة لهم ورفع كفاءة أدائهم.

نستنتج من تلك الأهداف ما يلي:

أ. إن الرقابة الداخلية تقوم بحماية أصول المنشأة من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة.

ب. إن مجموعة العمليات المالية وغيرالمالية بالمنشأة تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

ج. إن الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية لتحقيق أهداف المنشأة يحتاج إلى نظام رقابة داخلية سليم.

المبحث الثاني

أنواع الرقابة الداخلية وطرق تقييمها

تتمثل أنواع الرقابة الداخلية في:

أولاً: الرقابة المحاسبية:

عرفت بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المختصة والمتعلقة مباشرة بحماية الأموال وسلامة السجلات والبيانات بحيث يمكن الإعتماد عليها⁽¹⁾ كما عرفت بأنها تهدف إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة ، وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً⁽²⁾.
إن أهداف الرقابة المحاسبية لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفرت الخصائص الآتية⁽³⁾:

1- الفصل بين اختصاصات ومسؤولين الموظفين داخل المشروع.

2- مراعاة كفاءة الموظفين ملائمة مؤهلاتهم العملية لمتطلبات وظائفهم.

ثانياً : الرعاية الإدارية:

عرفت بأنها الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار القرارات والتي تؤدي إلى إعتماد العمليات والترخيص من جانب الإدارة وتحقيق أهداف المنشأة⁽⁴⁾. وعرفت بأنها كل الطرق والإجراءات التي تختص بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية⁽⁵⁾
يتضح أن تصديق الرقابة الإدارية هو الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تختص بالكفاءة التشغيلية والإنتاج والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية وإصدار القرارات.

ثالثاً : الضبط الداخلي:

(1) مهيب الساعي ، وهبي عود ، علم تدقيق الحسابات ، (عمان: دار الصفا للنشر ، 1991م) ، ص184.
(2) د. فتحي رزق السوافيري ، آخرون ، الرقابة الداخلية ، مدخل نظري تطبيق ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1996م)، ص 27.
(3) كمال الدين مصطفى ، محمد السيد سرايا ، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، (بيروت :الدار الجامعية ، 2001م) ، ص242.
(4) منصور حامد محمود وآخرون ، أساسيات المراجعة ، (القاهرة: تب د ، 1994م) ، ص 113.
(5) محمد سمير الصبان ، وآخرون ، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م- 2002م) ، ص 27.

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود رقابة داخلية فعالة. يحتاج نظام الضبط الداخلي إلى ترتيبات خاصة لمنع الغش والأخطاء واكتشافها بالإضافة إلى ذلك القيام بما يلي:⁽¹⁾

- أ. تحديد اختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية.
- ب. تحديد الإجراءات التفصيلية لخطوات العملية التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقاً لاختلاف التنظيم الإداري للمنشأة بحيث يكون مسؤل عن آراء العملية ما لديه المعلومات الكافية عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية.
- ج. أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه بحيث لا يؤدي التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطاء التي ارتكبتها الموظف السابق.

لا بد أن تتوفر الخواص الآتية في نظام الضبط الداخلي:⁽²⁾

- أ. ينشأ الضبط الداخلي بالعمل بطريقة تلقائية إذ يتم الضبط في نفس الوقت الذي تتم فيه العملية.
- ب. يتناسب نظام الضبط الداخلي مع طبيعة المنشأة وظروفها ولا يمكن تصميم نظام موحد للضبط الداخلي يطبق في جميع المنشآت على السواء ومن ثم يتم وضع نظام داخلي يتناسب مع المنشأة.
- ج. ينبغي أن يكون نظام الضبط الداخلي مرناً وحيث يمكن تعديله كلما طرأ تعديل في ظروف المنشأة.

أنواع الرقابة المالية:

تتمثل أنواع الرقابة المالية في:⁽³⁾

1/ الرقابة من حيث توقيت حدوثها ، تتمثل في :

- أ. الرقابة الوقائية: عملية التنبؤ بالخطأ قبل حدوثه وتأخذ بالحسابات ضرورة الاستعداد لمواجهة في الممارسات العملية.

(¹) د. غسان فالح المطارنة ، تدقيق الحسابات - الناحية النظرية ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص211.

(²) د. محمد محمد الجزار ، المراقبة الداخلية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ب ت) ، ص ص 39-40.

(³) د. علي عباس ، الرقابة على المال والأعمال في الشركات المساهمة والمؤسسات المصرفية ، (عمان: ب د ، 1995م) ، صص 11-13

ب. الرقابة المتزامنة مراقبة سير العمل أولاً بأول أي منذ بدايته وحتى نهايته وقياس الأداء المالي وتقييمه بمقارنته مع المعايير الموضوعية لإكتشاف الانحراف أو الخطأ لحظة وقوعه والعمل على تصحيحه.

ج. الرقابة اللاحقة: لا تتوقف الرقابة بمجرد إنجاز العمل حيث يقارن الإنجاز مع ما هو مخطط ورصد الانحرافات لمعالجتها ومنع تكرار حدوثها في المستقبل.

2/ الرقابة من حيث مستوايتها الإدارية ، تتمثل في :

أ. الرقابة على مستوى الفرد : تقييم الأفراد العاملين ومعرفة مستوى كفاءتهم في العمل وسلوكهم وذلك بمقارنة أدائهم.

ب. الرقابة على مستوى الوحدة الإدارية: تهدف إلى قياس وتقييم الإنجاز الفعلي لإدارة وحدة أو قسم من أقسامها لمعرفة مدى كفاءة أدائها مهامها وتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

ج. الرقابة على مستوى الشركة ككل: تتبع في المؤسسات والشركات والغرض منها تقييم الأداء الكلي ومعرفة مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف العامة والتي تعمل من أجل تحقيقها.

3/ الرقابة من حيث مصدرها ، تتمثل في :

أ. الرقابة الداخلية : تتم داخل المشروع على كافة المستويات الإدارية والأفراد العاملين بها على اختلاف وظائفهم.

ب. الرقابة الخارجية : تتم خارج المشروع وتقوم بها أجهزة رقابية متخصصة وتكون تبعيتها في الغالب للدولة كما في البنك المركزي الذي يراقب أعمال البنوك التجارية.

4/ الرقابة من حيث درجة الانحرافات ، تتمثل في :

أ. الرقابة الإيجابية: تحديد الانحرافات الإيجابية لمعرفة أسبابها وتدعيمها ومن ثم الاستفادة منها في المستقبل.

ب. الرقابة السلبية : الكشف عن أخطاء الانحرافات السلبية وتحديد أسبابها والعمل على تصحيحها واتخاذ الإجراءات لمنع تكرار حدوثها في المستقبل.

5/ الرقابة من حيث تصنيفها ، تتمثل في:

أ. . رقابة مفاجئة : تتم بصورة مفاجئة وبدون سابق إنذار من أجل مراقبة العمل وضبطه دون اتخاذ ترتيبات مسبقة من المدير.

ب. . الرقابة الدورية : تنفذ كل فترة زمنية أي حسب جدول زمني منتظم حيث يتم تحديدها يوماً أو أسبوعياً أو شهرياً أو نصف سنوياً .

طرق تقييم الرقابة الداخلية:

نص المعايير الثاني من معايير العمل الميداني على أنه يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة ، وذلك لتقرير مدى الإعتماد عليها ومن ثم تحديد المدى المناسب للإختبارات اللازمة والتي ستقيد إجراءات المراجعة.(1)

يتم دراسة وفحص وتقييم الرقابة الداخلية المطبق فعلاً وتعليماته لمعرفة الإدارة يقصد التأكد من مدى الكفاية الموضوعية ودرجة الإعتماد عليها وتستخدم عدة طرق ووسائل للتقييم كفاية الرقابة الداخلية سوف نستعرضها كالآتي: (2)

1- نظام الإستفسارات: يوجه مراجع الحسابات إلى المسؤولين بالمشروع بعض الأسئلة والاستفسارات وينتقى الإجابة عليها وعلى ضوء تلك الإجابات يستخلص رأيه عن مدت كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وهذه الإستفسارات تأخذ الأسلوبين التاليين:

أ/ الاستفسارات الشفوية: يكتب المراجع ومساعدة بتوجيه أسئلة داخل المشروع للتعرف على النواحي الفنية والإدارية والماسبة يعاب على هذا الأسلوب احتمال سهل النسيان ونسيان المراجع لطرح من إجابات لذلك لعدم وجود دليل كتابي يستند إليه بخصوص كفاية أو عدم كفاية الرقابة الداخلية.

ب/ الاستفسارات المكتوبة (الإستبيان):

يضم إستفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة وتقدم هذه القائمة إلى المراجع ويقوم بدوره التأكد من الإجابات عن طريق إختبار العينة وذلك للحكم على درجة متانة الرقابة الداخلية المستخدمة ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يراعى فيها الصياغة الفنية ومن مزايا الإستبيان سهولة التطبيق بالنسبة لمختلف المشروعات ، مرونة الأسئلة مما يضمن ظهور معظم خصائصها النظام المحاسبي لأي مشروع توفير الوقت ، عيوب الإستبانة أن طريقة الإستبانة لا تراعى

(1) وليم توماس ، آمرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1985م) ، ص 57.

(2) د. عبد المنعم محمود ، د. عيسى محمود أب طبل ، المراجعة وأصولها العملية والعلمية ، (القاهرة : دار

النهضة العربية ، 1989م) ، ص 253.

الظروف الخاصة لكل مشروع بسبب كونها موحدة لمشروعات مختلفة، وجود الإستبيان يجعل القائمين عليه الاكتفاء به وعدم إجراء أي استفسارات أخرى قد تستلزمها ظروف المشروع .

2/ التقرير الوصفي:

إن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية عن طريق التقرير الوصفي على المراجع وصف الإجراءات المتبعة في المشروع بكل عملية من العمليات مع وصف الرقابة الدورية المستندية وبيان رأيه عن مدى دقة نظام الرقابة الداخلية من عدمها وما يحدث من تغيرات أو نقاط ضعف في جزئيات الرقابة الداخلية ومن ثم المجموع ككل . ويختلف مدى الوصف المكتوب في التقرير طبقاً لمدى إحتياجات المراجع ويكتفي بعض المراجعين بالحصول وصف الخصائص الرئيسية للرقابة الداخلية.⁽¹⁾

مزايا وعيوب التقرير الوصفي: إن التقرير الوصفي يكون شاملاً ويعد لكل عملية على حدة مما ينتج عنه إلمام كامل من مراجع الحسابات للرقابة الداخلية مما قد يعجز عنه أي وسيلة أخرى وتتمثل عيوب التقارير الوصفية في صعوبة تتبع الشرح المطلوب للرقابة الداخلية وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب الرقابة الداخلية وأن إعداد التقرير الوصفي قد يستنفد الكثير من الجهد والوقت خاصة عند إعداده للمرة المليون .

3/ خرائط التدفق:

عرفت خرائط التدفق بأنها رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستند ومسار تدفقها داخل التنظيم . ولذلك تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة التي تستخدم كقرينة موضوعية لتقسيم العمل والإعتماد عليه داخل الوحدة وتظهر خرائط التدقيق الدورة الكاملة لكل مستند وتبدأ بتحديد مصدر المستند⁽²⁾

تتمثل مزايا خرائط التدفق في الآتي:⁽³⁾

أ. إعطاء صورة شاملة عن الرقابة الداخلية التي سوف تستخدم بعد ذلك كأداة تحليلية يعتمد عليها مراقب الحسابات في عملية التقييم.

ب. تحديد نواي القصور في الرقابة الداخلية من خلال عرض مبسط للكيفية التشغيلية.

ج. سهولة تعديل خريطة التدفق من جهة لأخرى نتيجة لحدوث أي تعديلات في الرقابة الداخلية.

(¹) المرجع السابق ، ص 55.

(²) محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة وآليات التدقيق ، (الإسكندرية : دار الجامعة ، 2003م -2002م) ، ص 278

(³) د. فتحي رزق السوافيري ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 76-77.

وتظهر عيوب خرائط التدفق في صعوبة رسمها وإستخلاص درجة متانة الرقابة الداخلية.

4/ النظام المحاسبي:

في هذه الطريقة يحصل المراجع على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشاءها ومراجعتها ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة الرقابة الداخلية تتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها أنها قد تصبح مطلوبة في المشروعات الكبيرة خاصة إذا قام المراجع بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات.⁽¹⁾

(¹) د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 177

المبحث الأول

مفاهيم وخصائص المعلومات المحاسبية

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تمثل عملية توفير المعلومات المحاسبية أحد الوظائف الأساسية المناسبة ، الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه المعلومات على قدرٍ كافٍ من الملائمة والدقة الموضوعية بما يحققه النجاح المستهدف في مواجهة المشكلات وترتبط القيمة الحقيقية للمعلومات بقدرتها على ترشيد المفاضلة بين البدائل⁽¹⁾.

إن استخدام المعلومات من قبل الإنسان عرف منذ القدم ، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية المتزايدة للمعلومات كالعصر الحالي مما يؤكد وجود نقلة مجتمعية تحدثها تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت املاً في تديد مصير الدول والأفراد، ويعد مفهوم المعلومات المحاسبية فمن المفاهيم المثيرة للجدل سواء في الاستخدام اليومي في الحياة اليومية أو الأدبيات المتخصصة وهناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات والمعلومات بالرغم من الاختلاف الجوهرى بينهما⁽²⁾ البيانات بأنها مجموعة من الحقائق الأولية المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة وتعد من المدخلات اللازمة لإنتاج المعلومات⁽³⁾ أما المعلومات تعرف بأنها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل للمستخدم مما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية.⁽⁴⁾

مفهوم المعلومات المحاسبية:

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات التي تم إعدادها وإنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلاً والتي يكون لها قيمة مدركة إما في الإستخدام الحالي أو المتوقع.⁽⁵⁾ كما عرفت بأنها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي تتم بالملائمة والموثوقية والموضوعية والدقة⁽⁶⁾ ، وعرفت أيضاً بأنها بيانات تم تشغيلها لتصبح ذات دلالة وقيمة لدى فرد معين⁽⁷⁾ وعرفت جزء من

(1) د. محمد جلال صالح السيد ، تحسين جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ، (المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة : جامعة عين شمس ، محلق العدد الأول ، 1996م) ص 1255.

(2) د. عبد الرازق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص12.

(3) د. ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 68.

(4) د. عبد الرازق محمد قاسم ، المرجع السابق ، ص13

(5) د. سمير محمد يوسف ، إدارة المنظمات ، (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1994م) ، ص 117.

(6) د. سناء على الغياتي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة: دار النهضة ، 2000م) ، ص9

(7) د. معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنائية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م ، ص12.

نظام المعلومات الإدارية التي يقتصر دورها على قياس المعلومات بغرض إعدادا لتقارير لأطراف خارجية⁽¹⁾، وعرفت أيضا بأنها المعلومات التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدم إليه لتحقيق أهدافه حيث المعلومات المحاسبية تعتبر المخرجات الأساسية للنظام.⁽²⁾

نستنتج أن مفهوم المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى وتستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

أهمية المعلومات المحاسبية:

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في الآتي:

- 1-تمثل المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات الإدارية في شتى مجالات أقسام المنشأة.
- 2- تساعد المعلومات المحاسبية المستثمرين في اختيار أفضل وسيلة لتمويل وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للوحدات الإقتصادية المختلفة.
- 3- تستخدم المعلومات المحاسبية لتقييم المخاطر.
- 4- توافر المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة التأكدا لمحيطة بإتخاذ القرار مما يساعد على إتخاذ القرار الرشيد الذي يحقق المنفعة.⁽³⁾
- 5- توفير المعلومات المالية التي تساعد المستخدمين لها في عملية إتخاذ القرار حيث أشار لذلك مجلس المبادئ المحاسبية إلى أن أهمية الأساسية للمحاسبة هي توفير البيانات والمعلومات ذات الطابع المالي.⁽⁴⁾

* نستنتج من أهمية المعلومات المحاسبية ما يلي:

- 1- تساعد في إتخاذ القرارات بالإضافة إلى أنها وسيلة تمويل أفضل.
- 2-توفر المعلومات المحاسبية يقيم المخاطر ويعمل على تخفيض درجة عدم التأكد.

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002م)، ص43
(2) د. أحمد حسين علي ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية للنظام اليدوي وتحليل وتصميم نظام الحاسوب، (الإسكندرية: مطبعة إشعاع الفنية ، ب ت) ، ص25.

(3) د. محمد الصبان وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1998م) ، ص11.

(4) ثناء عطية فراج ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة "دراسة نظرية تطبيقية " ، 1991) ، ص94.

أهداف المعلومات المحاسبية:

تتلخص أهداف المعلومات المحاسبية في الآتي: (1)

- 1- تجميع بيانات عن حقوق المالك وإلتزاماته لتقريره بها وليحصل على معلومات تمكنه من التعرف على أمواله والتزاماته.
- 2- تظهر الحسابات العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى ذلك عملياته التجارية.
- 3- التقرير عن النشاط الكلي للوحدة المحاسبية.
- 4- الإعتماد الكلي على نسق التسجيل التاريخي للمبادلات والعمليات وتحليل وتبويب وتلخيصها مما ينتج عن هذا التاريخ من بيانات لإنتاج ما يتم عرضه في التقارير من معلومات.

* نستنتج من أهداف المعلومات المحاسبية ما يلي:

- 1- المعلومات المحاسبية تقدم لأغراض إتخاذ القرارات.
- 2- تقديم المعلومات يساعد في إجراء العمليات اليومية.
- 3- تقديم المعلومات المحاسبية يساعد الإدارة على تحقيق مسؤوليتها.

خصائص المعلومات المحاسبية:

تنقسم خصائص المعلومات المحاسبية إلى قسمين:

- 1- الخصائص الوصفية.
- 2- الخصائص النوعية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن الخصائص النوعية من المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي تكتسب أهمية خاصة من وجهة نظر مفكري النظرية المحاسبية ، ومحللي نظم المعلومات المحاسبية ، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة. عرف مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية الخصائص النوعية للمعلومات بأنها المعلومات المحاسبية التي تتميز المعلومات الأفضل عن تلك الأقل نفعاً لغرض إتخاذ القرارات.(2)

(1) د. عبد الحي مرعي ، إسماعيل جمعة ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص ص 12-13.

(2) د. نعيم حسين دهمشي ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، (عمان : المركز الأرنبي ، 1995م)، ص22.

وعرفت أيضاً بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تقسم بها المعلومات إلى مفيدة وغير مفيدة في عملية إتخاذ القرار والخصائص النوعية هي المواصفات التي يجب توافرها إلى المعلومات المحاسبية حتى تكون صالح لإتخاذ القرارات الرشيدة وقسمت إلى نوعين هما:

- الخصائص الأساسية.

- الخصائص الثانوية.

الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

1- **الملائمة:** يقصد بالملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار، بمعنى أنه كي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تؤيد توقعات متخذ القرار بشروط توافر الملائمة تتمثل في قيمتها بالنتبؤ ، وقيمتها في تقييم الأحداث الماضية (1) وأن معنى الملائمة هو أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعد من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها.(2)

2- **المصادقية:** تتسم المعلومات المحاسبية بالمصدقية بقدر خلوها من الخط والتمييز وعرضها بصورة صادقة ، أو بمصادقية خصائص تؤكد توافرها وهي القابلية للتعلق ، الصدق في العرض والحياد.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :

1- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بالقابلية للمقارنة قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للمشروع في فترات مختلفة وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية لمشروعات أخرى مماثلة خلال الفترات إلى مقارنتين أولى أفقية وثانية رأسية.(3)

2- **الإتساق:** يقصد به الثبات والإنتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل الوحدة الإقتصادية وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمان ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية.

3- **الوقتية:** تعني تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة.

(1) د. محمد محمود عبد ربه ، طريقك إلى البورصة ، مخاطر الإعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمار في سوق الأوراق المالية ، (الإسكندرية : دار الجامعية ، 2000م) ص، ص 139-140.

(2) د. محمد الصبان ، د. إسماعيل جمعة ، الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي ، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1995م) ، ص 26.

(3) د. دونالد وجيري ديجانت ، تعريب: أحمد محمد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1420هـ) ص70.

المبحث الثاني

الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

إن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات المحاسبية التي كسبت أهمية خاصة من وجهة نظر مفكري النظرية المحاسبية والمهتمين بصورة عامة ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية كما تساعد المسؤولين على أداء القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عند تطبيق تطرق محاسبة بديلة.⁽¹⁾

خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

أولاً : الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الآتي:⁽²⁾

(أ) الملائمة:

يقصد بها وجود إرتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضع الدراسة ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغير في إتجاه القرار والتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير أن تكون توقعات على النتائج.

عرفت الملائمة بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه.⁽³⁾

نستنتج من تعريف الملائمة الآتي:

- 1- الملائمة أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية.
- 2- تكون لها القدرة على تغير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه.
- 3- وجود ارتباط منطقي بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من أجلها.

ب/ الثقة:

عرفة الثقة بأنها خاصة تتعلق بأمن المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها⁽⁴⁾ ، كما عرفت بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول وفي نفس الوقت تمثل قرصاً أمنياً صادقاً للمعلومات ، كما عرفت الثقة في المعلومات بأنها تلك المعلومات التي توفر فيها

(1) محمد سمير الصبان ، إسماعيل إبراهيم جمعة ، الأسس العلمية في القياس والإفصاح - النظرية والتطبيق ، (الإسكندرية : ب د ، 1990) ، ص 78.

(2) دونالد كسسو ، جيري ويجانت ، ترجمة أحمد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر ، 2000م) ، ص 108.

(3) د. حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر ، 2000م) ص 108.

(4) نعيم حسين دهمش ، مرجع سابق ، ص 26 ، 27.

خاصية إمكانية الإعتماد عليها وذلك عندما تكون خالية من الخطأ وللتحيز الجوهري وتتصف بأمانة التعبير .

نستنتج من تعاريف الثقة بأنها:

1- خالية من الخطأ والتحيز إلى الحد المعقول.

2-تمثل عرضاً أمنياً وصادقاً .

3- التمثيل أو العرض الصادق.

4- قابلية الصحة والتحقق .

5- الحياد أو عدم التحيز .

ثانياً : الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية:

هي صفات مكملة للصفات النوعية الأساسية وتتفاعل معها وهي:

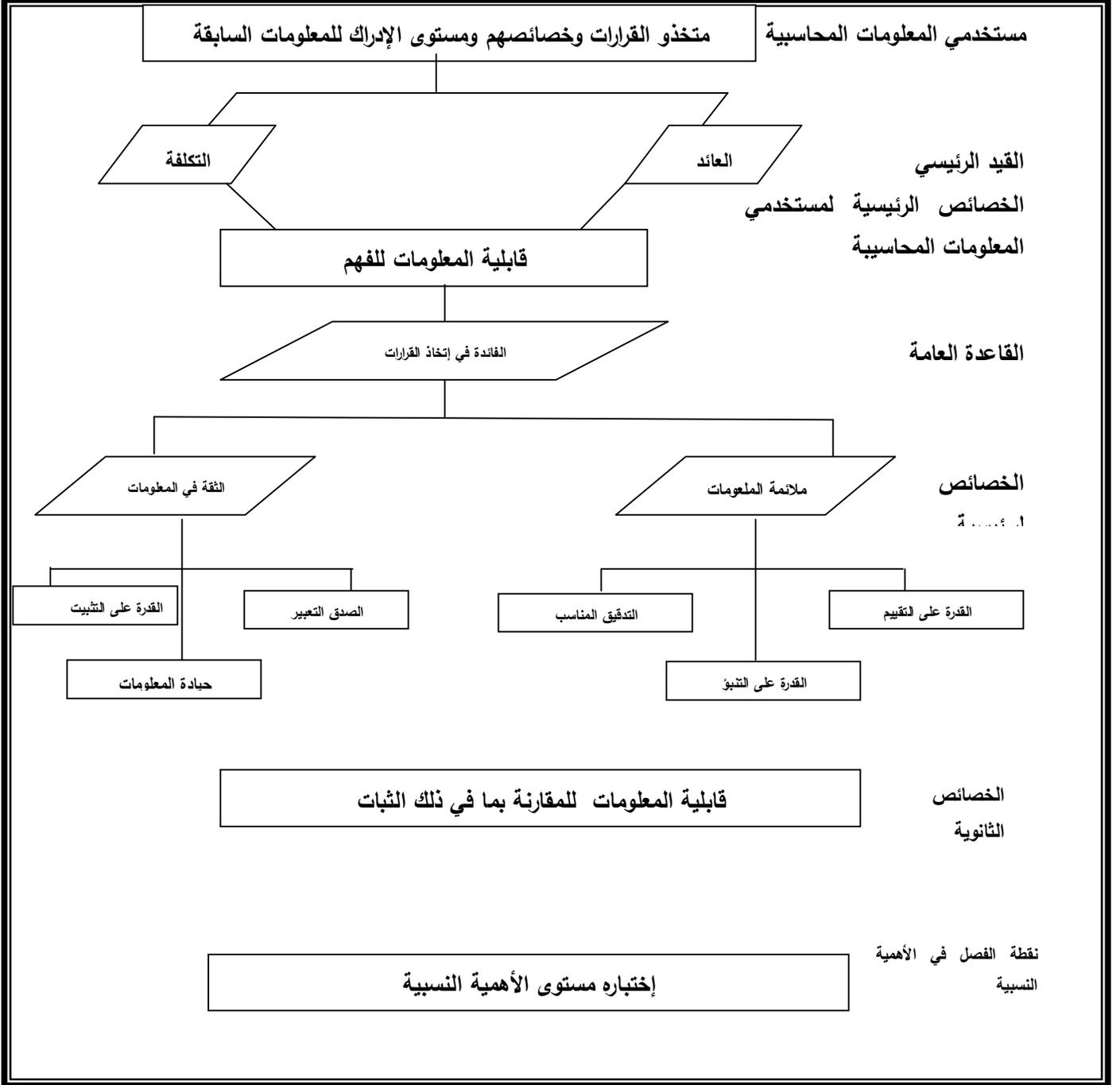
أ/المقارنة:

إن المعلومات التي تتعلق بأي وحدة محاسبية تكون أكثر فائدة إذا كان الإمكان مقارنتها مع المعلومات مشابهة خاصة من منشأة لأخرى وهذه ما يعرف بقابلية المقارنة وأيضاً المقارنة مع معلومات مشابهة في نفس المنشأة ولكن في فترات زمنية مختلفة يطلق عليها بالثبات .

ب/ الثبات:

إن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن ، بالتالي يتطلب التقارير القوائم المالية على أساس ثابت من فترة لأخرى حتى يمكن إجراء مقارنة بين القوائم المالية للمنشأة ويعتمد المحاسبون على الثبات في استخدام المبادئ والسياسات وتسمى هذه الخاصية بالثبات .

وفيما يلي الشكل رقم (1/2/2) الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية



المصدر: د. حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة (عمان: مكتبة الثقافة للنشر ، 1999) ، ص109

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن عينة الدراسة

أولاً : سوق الخرطوم للأوراق المالية :

هو المنشأة التي تنظم وتحكم الأوراق المالية والتي يتم من خلالها إصدار وطرح الأوراق المالية وتداول الأوراق المالية والتعامل بها داخل السودان. نشأة سوق الخرطوم للأوراق المالية في نوفمبر 1992م وأجيز من قبل المجلس الوطني في يونيو 1994م وأصبح بموجبه كياناً قانونياً مستقلاً. وينقسم سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى قسمين السوق الأولية ويتم فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والسوق الثانوية وتتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو عن طريق الوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة التداول أو مكاتب السوق ، ويهدف سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى التعرف على العلاقة بين أسواق المال والنمو الإقتصادي كما يهدف إلى دراسة فاعلية التعاون والتنسيق بين بنك السودان المركزي وسوق الخرطوم للأوراق المالية في مجالات الإشراف والرقابة في ظل غياب هيئة سوق المال.(¹)

ثانياً : شركة السودان للأقطان المحدودة (SCCL):

تقوم هذه الشركة بترويج وتسويق القطن السوداني بجانب العديد من الأنشطة التجارية والاستثمارية والمساهمون في هذه الشركة هم مزارعو الجزيرة والمناقل ، مزارعو حلفا الجديدة ، مزارعو الرهد ، الصندوق القومي للمعاشات ومصرف المزارع التجاري.

تطورت الشركة في يونيو 1970م تم دمج شركات القطن تحت مسمى مؤسسة الدولة لتسويق القطن وفي نوفمبر 1985م تم تحويل المؤسسة العامة للقطن إلى شركة مساهمة عامة ، وفي يوليو 1993م في إطار سياسة التحرير الإقتصادي والخصخصة باعت الدولة الشركة لمنتجي القطن بمشاريع الجزيرة وحلفا الرهد ، وفي عام 2004م -2005م قرر مجلس إدارة الشركة تحويل ملكية الأسهم من إتحاد المزارعين إلى جمهور المزارعين كافراد وبعد صدور قانون مشروع الجزيرة لعام 2005م طبقت الشركة سياسة شراء القطن زهرة من المزارعين مباشرة ويعتبر ترويج وتسويق القطن السوداني من أهم أهداف الشركة وتمثل السياسة التسويقية للشركة في إلزامها بتنفي العقود في حينها وإتاحة الفرصة المتساوية للزبائن وعدم التفرقة بينهم . ومن نشاطاتها التجارية أنها تقوم بتقديم التمويل النقدي والعيني والضمانات المطلوبة لكل المؤسسات المنتجة في صيغ إسلامية كما تقدم الشركة دعماً سنوياً لهيئة البحوث الزراعية يوجه لبرامج تطوير أصناف جديدة من القطن.(²)

(¹) سوق الخرطوم للأوراق المالية ، النشرة الدعائية للشركة ، 2016م.

(²) شركة السودان للأقطان المحدودة ، الخرطوم ، النشرة الدعائية للشركة ، 2016م

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (35) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (35) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين. وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1-الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).

2-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم عالي، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3-الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، إدارة أعمال، اقتصاد، تكاليف ومحاسبة إدارية، دراسات مصرفية، أخرى).

4-الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونية البريطانية، زمالة المحاسبين القانونية الأمريكية، زمالة المحاسبين القانونية العربية، زمالة المحاسبين القانونية السودانية، لا يوجد).

5-الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع داخلي، محاسب، مراجع خارجي، أخرى).

6-الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، من 21-25 سنة، أكثر من 25 سنة).

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

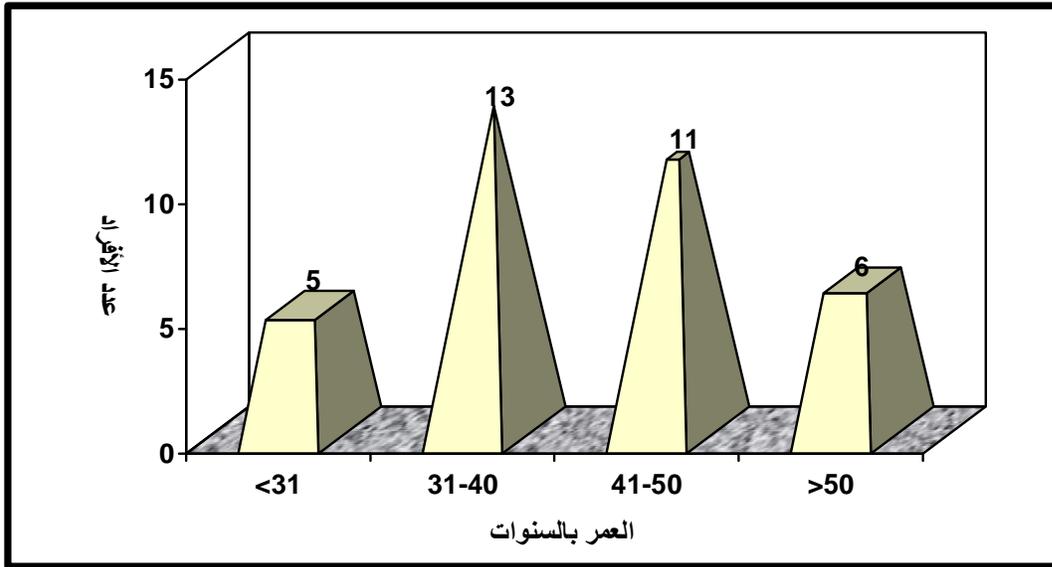
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسبة المئوية	العدد	النوع
14.3%	5	من 30 سنة فأقل
37.1%	13	من 40-31 سنة
31.4%	11	من 50-41 سنة
17.1%	6	أكثر من 50 سنة
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (31-40) سنة، حيث بلغ عددهم (13) فرداً ويمثلون ما نسبته (37.1%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (50-41) سنة، إذ بلغ عددهم (11) فرداً ونسبة (31.4%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، إذ بلغ عددهم (6) أفراد ونسبة (17.1%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، والبالغ عددهم (5) أفراد ونسبة (14.3%) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

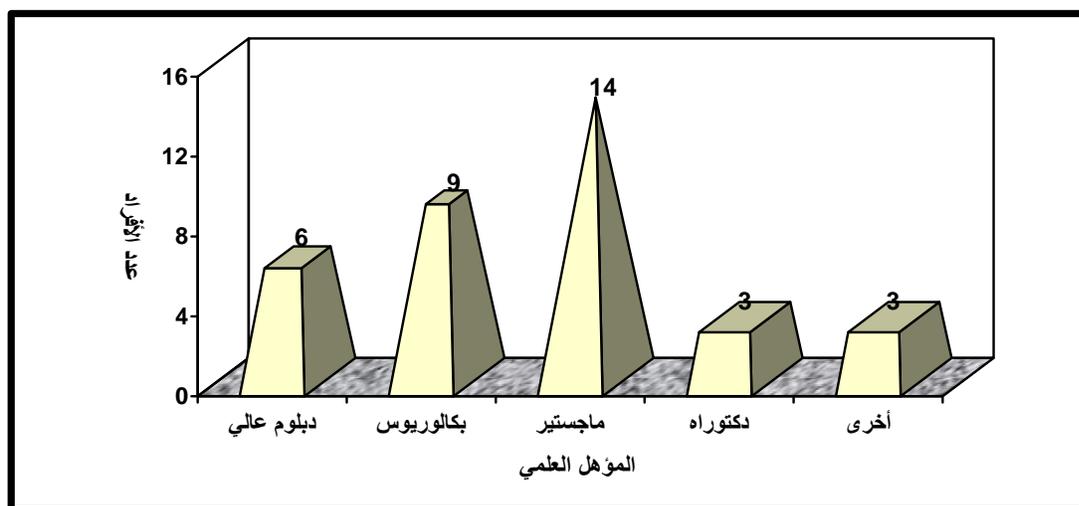
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
17.1%	6	دبلوم عالي
25.7%	9	بكالوريوس
40.0%	14	ماجستير
8.6%	3	دكتوراه
8.6%	3	أخرى
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، حيث بلغ عددهم (14) فرداً وبنسبة (40.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (25.7%) من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، كما تضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (17.1%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (8.6%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (8.6%) لهم مؤهلات علمية أخرى.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

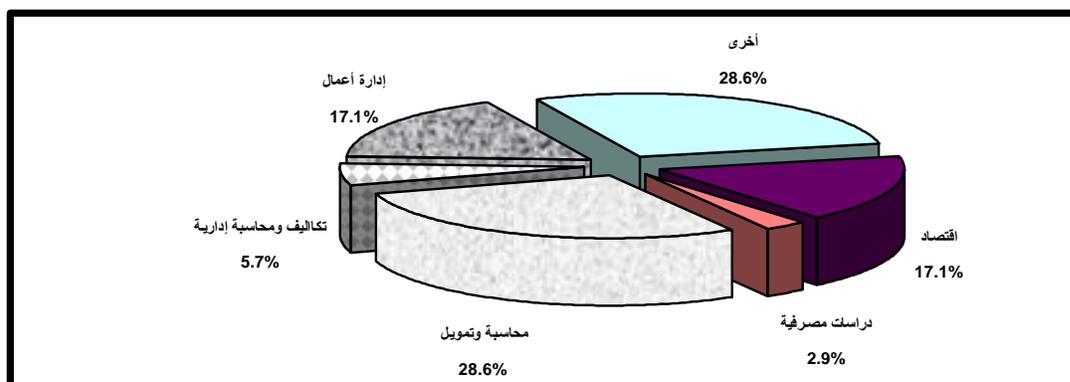
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
28.6%	10	محاسبة وتمويل
17.1%	6	إدارة أعمال
17.1%	6	إقتصاد
5.7%	2	تكاليف وحاسبة إدارية
2.9%	1	دراسات مصرفية
28.6%	10	أخرى
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة والتمويل، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة والتمويل (10) أفراد وبنسبة (28.6%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (10) أفراد وبنسبة (28.6%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (17.1%) من المتخصصين بإدارة الأعمال، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (17.1%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (5.7%) من المتخصصين بالتكاليف المحاسبية الإدارية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

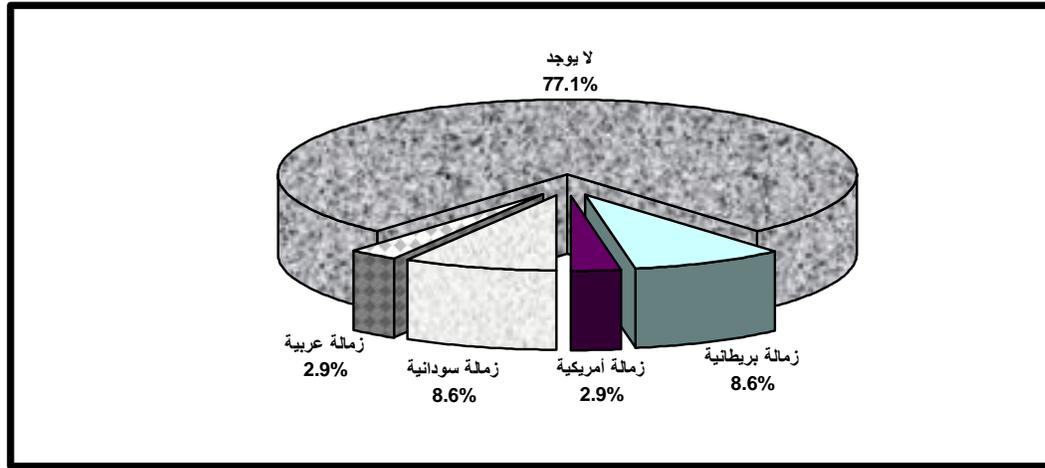
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
8.6%	3	زمالة المحاسبين القانونية البريطانية
2.9%	1	زمالة المحاسبين القانونية الأمريكية
2.9%	1	زمالة المحاسبين القانونية العربية
8.6%	3	زمالة المحاسبين القانونية السودانية
77.1%	27	لا توجد
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (27) فرداً وبنسبة (77.1%)، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (8.6%) لديهم المؤهل المهني الزمالة البريطانية، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (8.6%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) لديه المؤهل المهني الزمالة الأمريكية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) لديه المؤهل المهني الزمالة العربية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

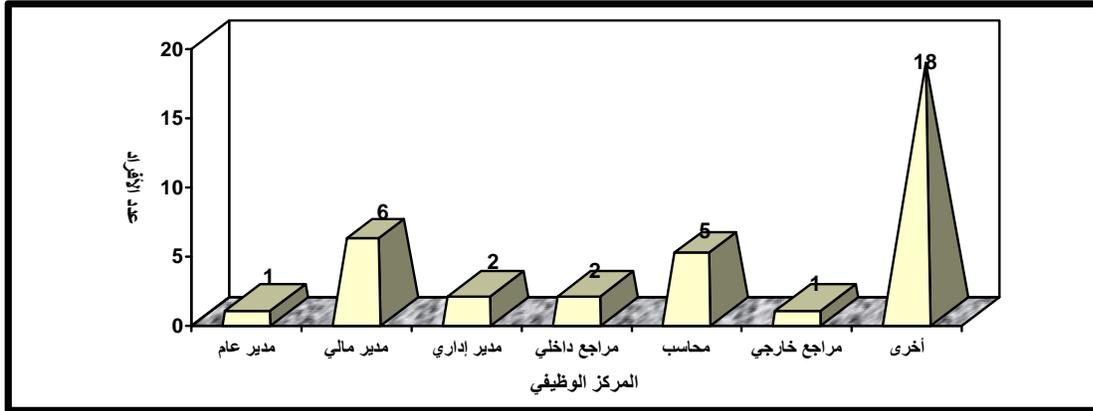
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
2.9%	1	مدير عام
17.1%	6	مدير مالي
5.7%	2	مدير إداري
5.7%	2	مراجع داخلي
14.3%	5	محاسب
2.9%	1	مراجع خارجي
51.4%	18	أخرى
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (18) فرداً ونسبة (51.4%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مدير مالي، حيث بلغ عددهم في العينة (6) أفراد ونسبة (17.1%)، و (5) محاسبين بنسبة (14.3%)، و (2) مدراء إداريين بنسبة (5.7%)، و (2) مراجعين داخليين بنسبة (5.7%)، ومدير عام واحد بنسبة (2.9%)، ومراجع خارجي واحد بنسبة (2.9%).

6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

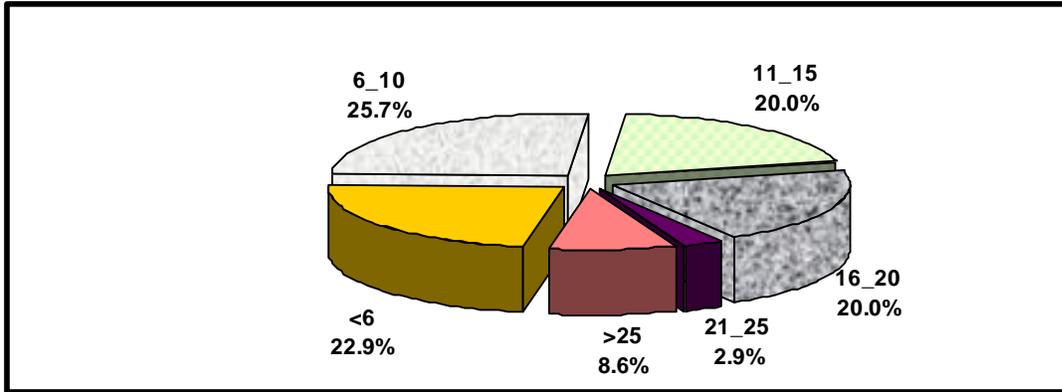
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	8	22.9%
من 6-10 سنوات	9	25.7%
من 11-15 سنة	7	20.0%
من 16-20 سنة	7	20.0%
من 21-25 سنة	1	2.9%
أكثر من 25 سنة	3	8.6%
المجموع	35	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم في العينة (9) أفراد وبنسبة (25.7%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (22.9%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (25) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (8.6%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (21-25) سنة، حيث بلغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (2.9%).

ثانياً : أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
- 4- يوفر وقت لمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
- 5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أُرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثانية: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً : ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم

الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times r}{r + 1}$$

حيث: (r) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (5) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
0.91	0.83	الأولى
0.89	0.80	الثانية
0.91	0.82	الثالثة
0.93	0.86	لاستبيان كاملاً

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق للبييرين جداً بما يحقق أغراض البحث ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- الأشكال البيانية.
- 2- التوزيع التكراري للإجابات.
- 3- النسب المئوية.
- 4- معامل ارتباط بيرسون.
- 5- معادلة سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات.
- 6- الوسيط.
- 7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً : تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (35) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- الفريضة الأولى: "استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية" العبارة الأولى: وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية. يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

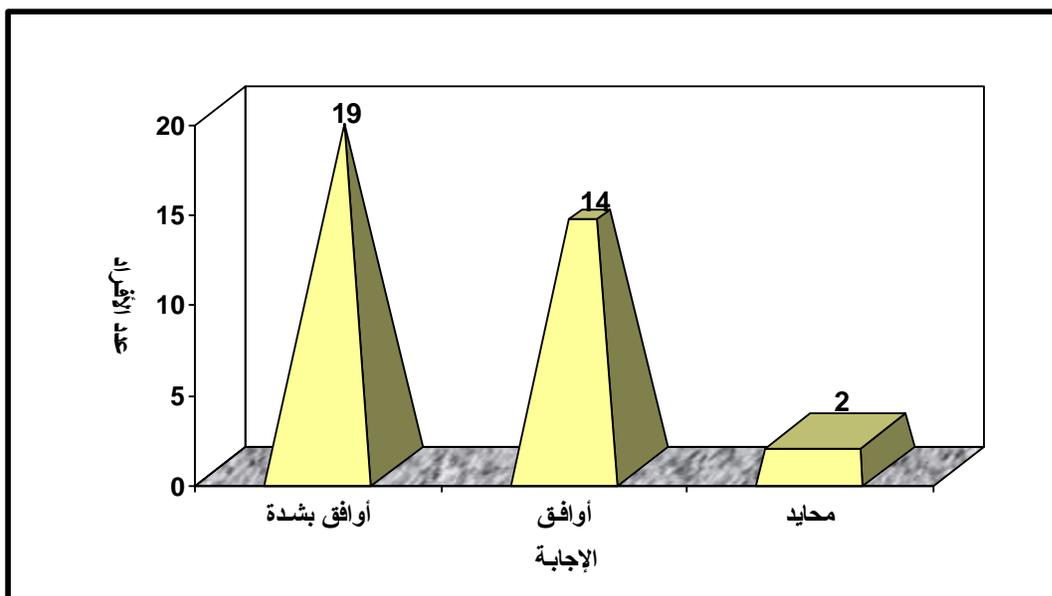
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%54.3	19	أوافق بشدة
%40.0	14	أوافق
%5.7	2	محايد
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.3%) وافقوا بشدة على أن وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية، وكما وافق (14) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (5.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الثانية: التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.
يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)

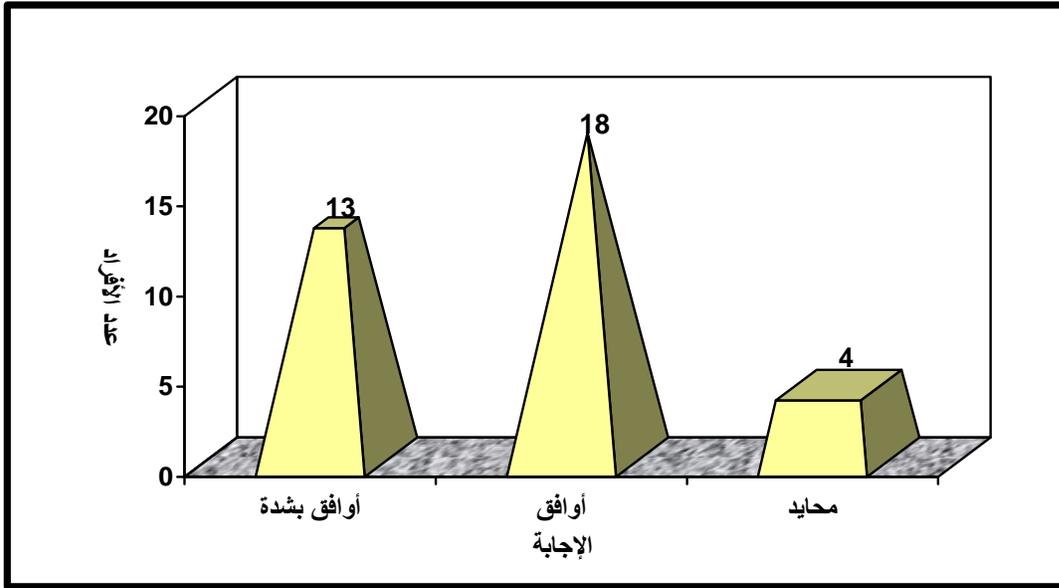
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%37.1	13	أوافق بشدة
%51.4	18	أوافق
%11.4	4	محايد
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.4%) وافقوا على أن التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (37.1%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (11.4%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية.
يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

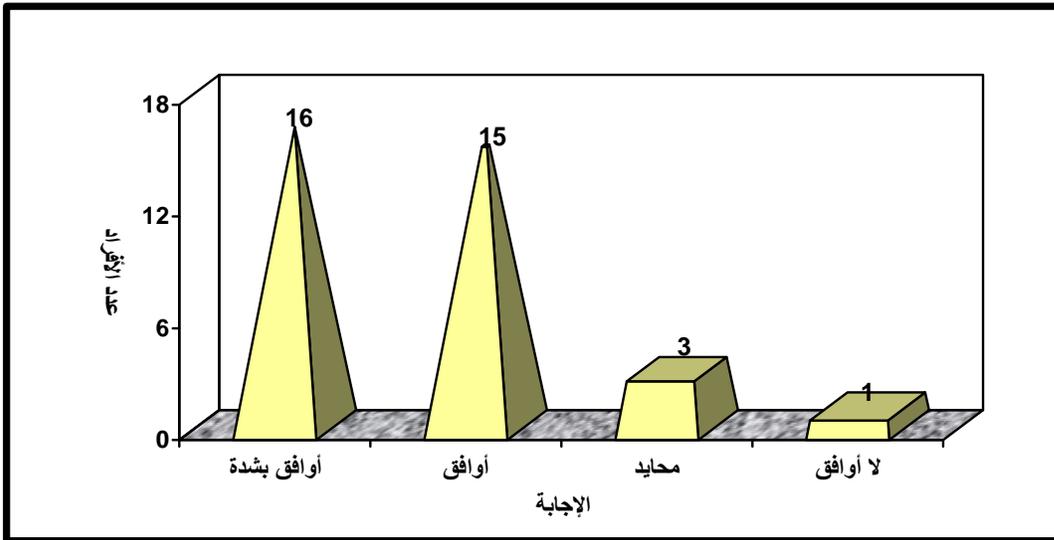
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
45.7%	16	أوافق بشدة
42.9%	15	أوافق
8.6%	3	محايد
2.9%	1	لا أوافق
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.7%) وافقوا بشدة على أن تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية، كما وافق (15) فرداً وبنسبة (42.9%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (8.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

العبرة الرابعة: الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

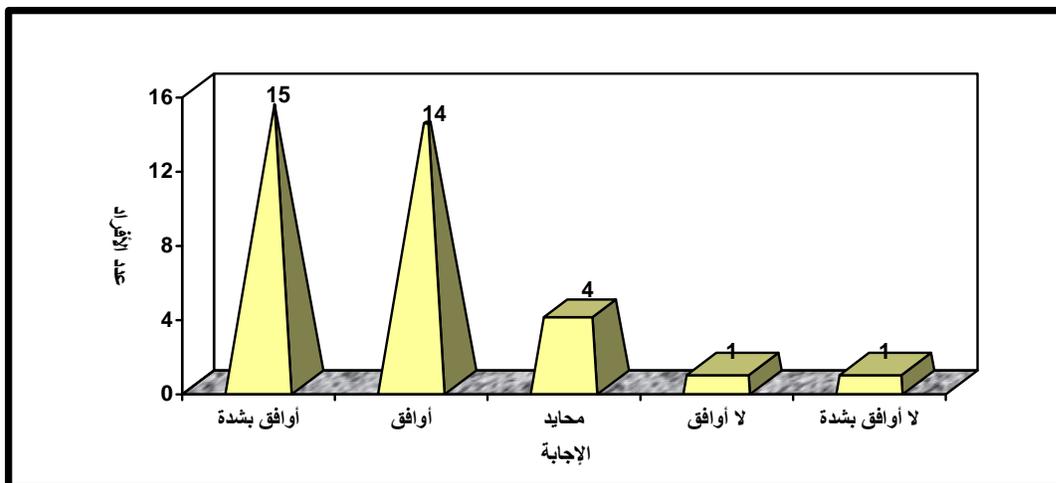
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.9%	15	وافق بشدة
40.0%	14	وافق
11.4%	4	محايد
2.9%	1	لا أوافق
2.9%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (42.9%) وافقوا بشدة على أن الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش، كما وافق (14) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (11.4%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.9%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

العبارة الخامسة: إرتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.
يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

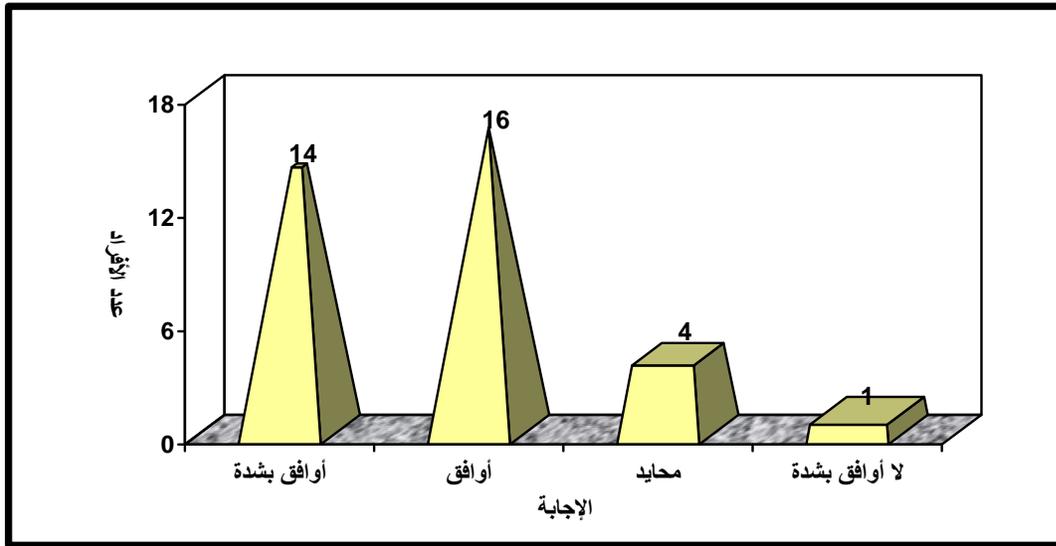
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%40.0	14	أوافق بشدة
%45.7	16	أوافق
%11.4	4	محايد
%2.9	1	لا أوافق بشدة
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.7%) وافقوا على أن إرتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها، كما وافق بشدة (14) فرداً وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك (4) أفراد وبنسبة (11.4%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

2- الفريضة الثانية: " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرارات" العبارة الأولى: المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار. يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)

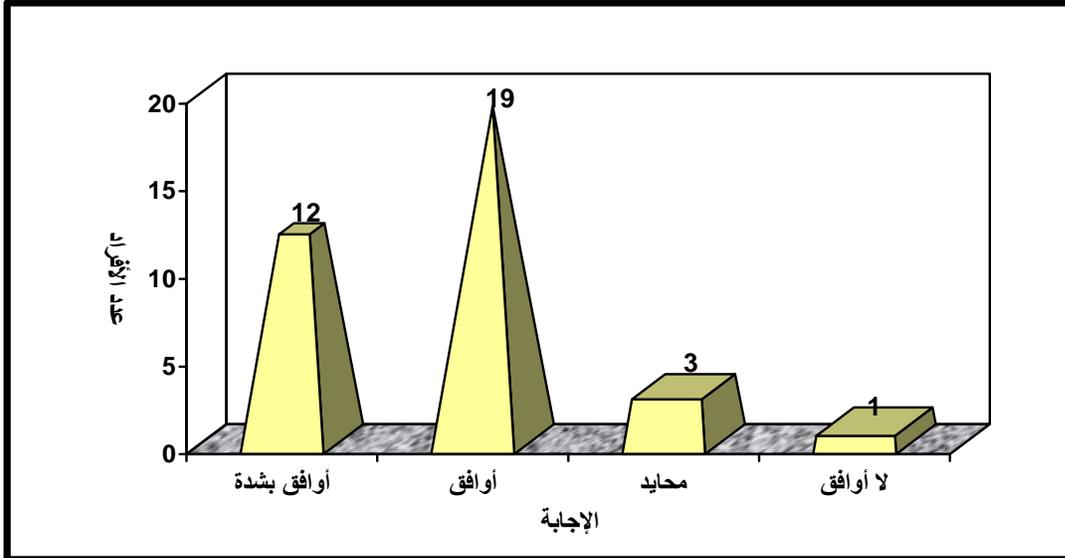
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%34.3	12	أوافق بشدة
%54.3	19	أوافق
%8.6	3	محايد
%2.9	1	لا أوافق
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.3%) وافقوا على أن المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار، كما وافق بشدة (12) فرداً وبنسبة (34.3%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (8.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

العبرة الثانية: المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

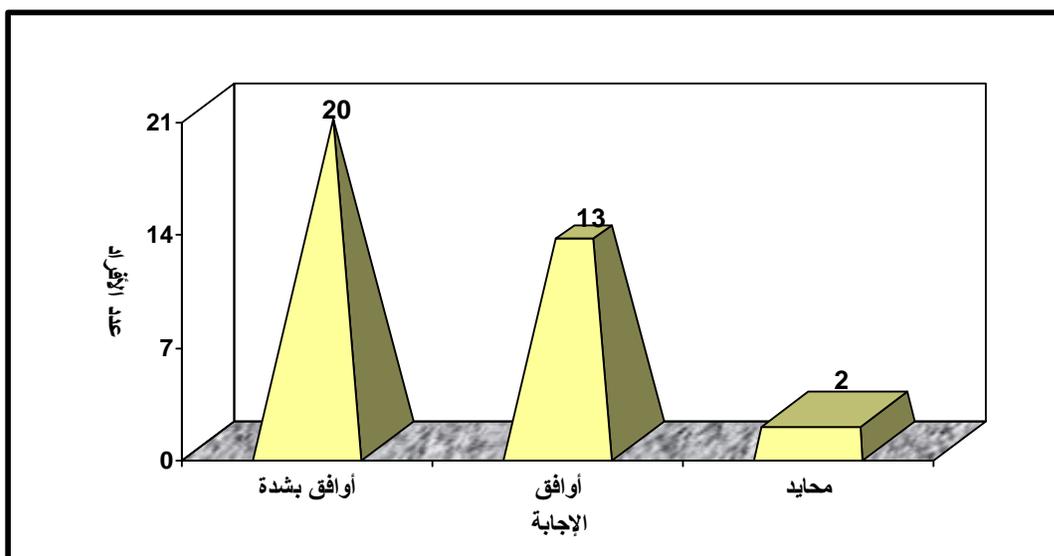
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
57.1%	20	أوافق بشدة
37.1%	13	أوافق
5.7%	2	محايد
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (20) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (57.1%) وافقوا بشدة على أن المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات، كما وافق (13) فرداً وبنسبة (37.1%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (5.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الثالثة: تعتمد إدارة المنشأة في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من

المعلومات غير المحاسبية.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

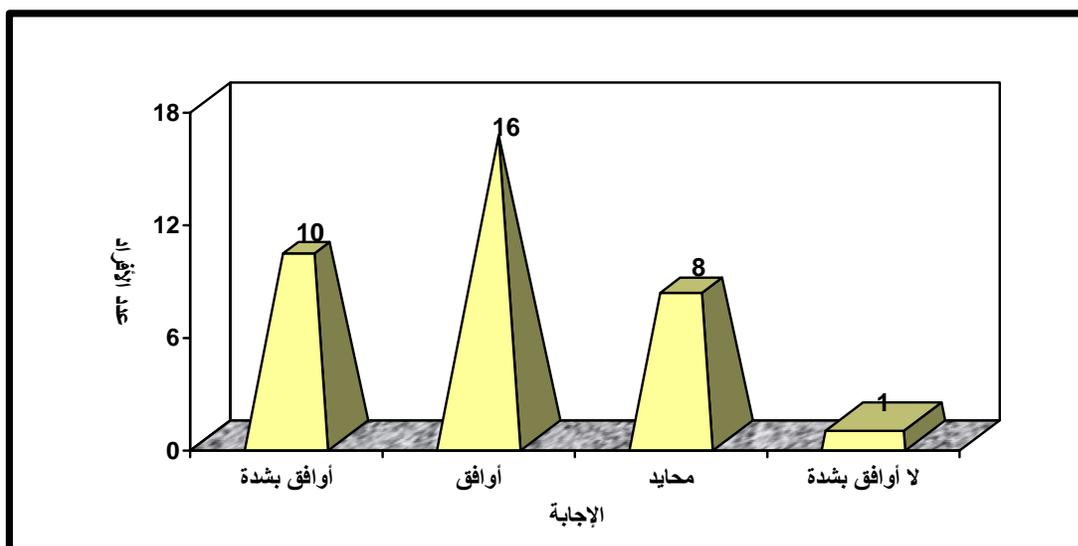
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%28.6	10	أوافق بشدة
%45.7	16	أوافق
%22.9	8	محايد
%2.9	1	لا أوافق
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.7%) وافقوا على أن إدارة المنشأة تعتمد في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (28.6%) على ذلك، وكان هنالك (8) أفراد وبنسبة (22.9%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

العبرة الرابعة: يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

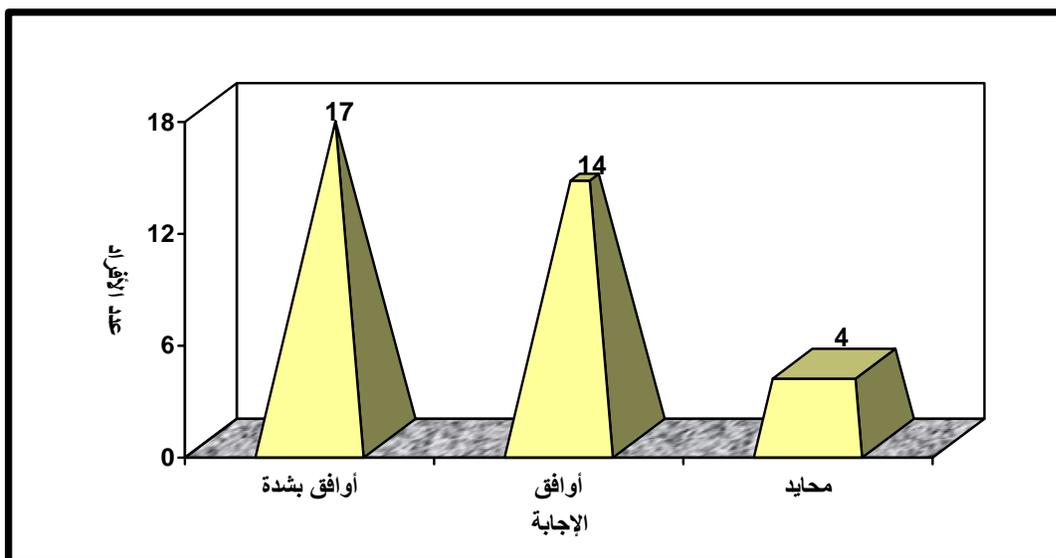
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%48.6	17	أوافق بشدة
%40.0	14	أوافق
%11.4	4	محايد
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (17) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (%48.6) وافقوا بشدة على أنه يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة، كما وافق (14) فرداً وبنسبة (%40.0)، وكان هناك (4) أفراد وبنسبة (%11.4) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الخامسة: توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات

ملائمة.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

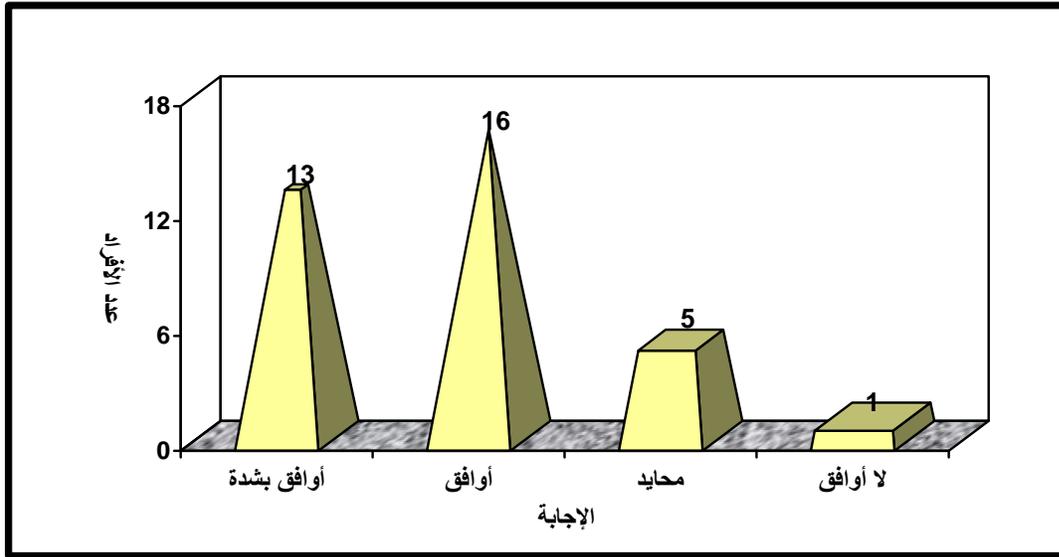
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%37.1	13	أوافق بشدة
%45.7	16	أوافق
%14.3	5	محايد
%2.9	1	لا أوافق
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.7%) وافقوا على أن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (37.1%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (14.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

3- الفريضة الثالثة: "المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات"

العبرة الأولى: مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات. يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

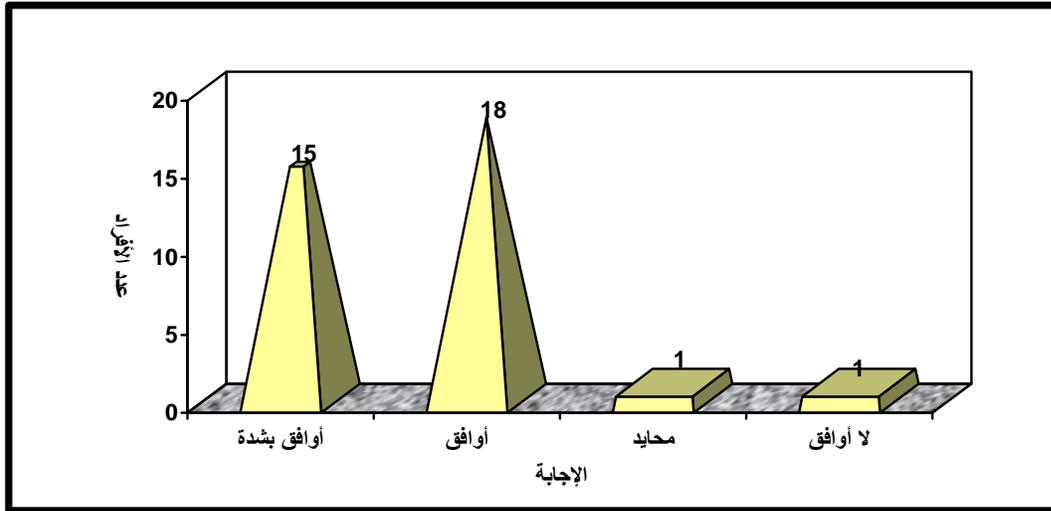
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.9%	15	أوافق بشدة
51.4%	18	أوافق
2.9%	1	محايد
2.9%	1	لا أوافق
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.4%) وافقوا على أن مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات، كما وافق بشدة (15) فرداً وبنسبة (42.9%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) على ذلك.

العبرة الثانية: ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

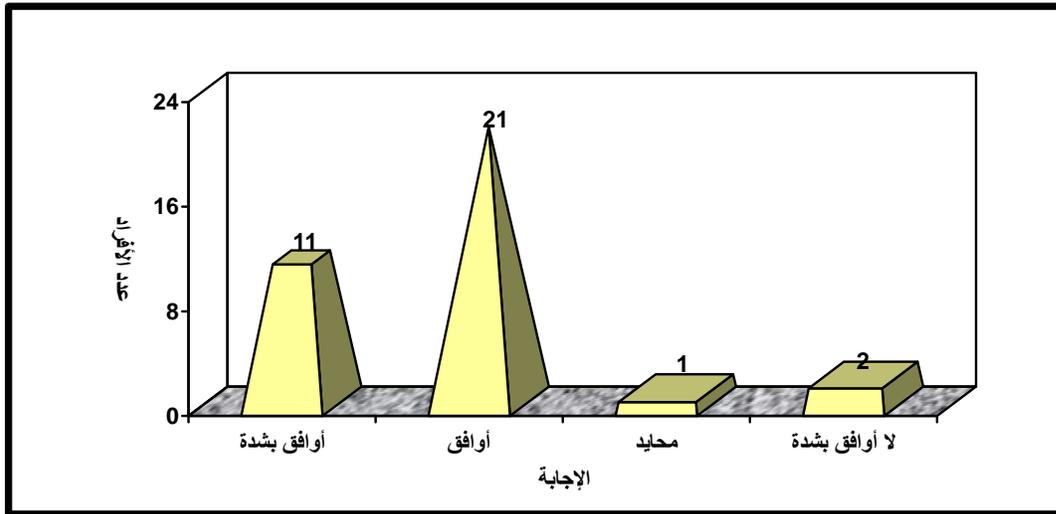
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%31.4	11	أوافق بشدة
%60.0	21	أوافق
%2.9	1	محايد
%5.7	2	لا أوافق بشدة
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (31.4%) على ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (5.7%) على ذلك وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (2.9%) محايد بخصوص ذلك.

العبرة الثالثة: إن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

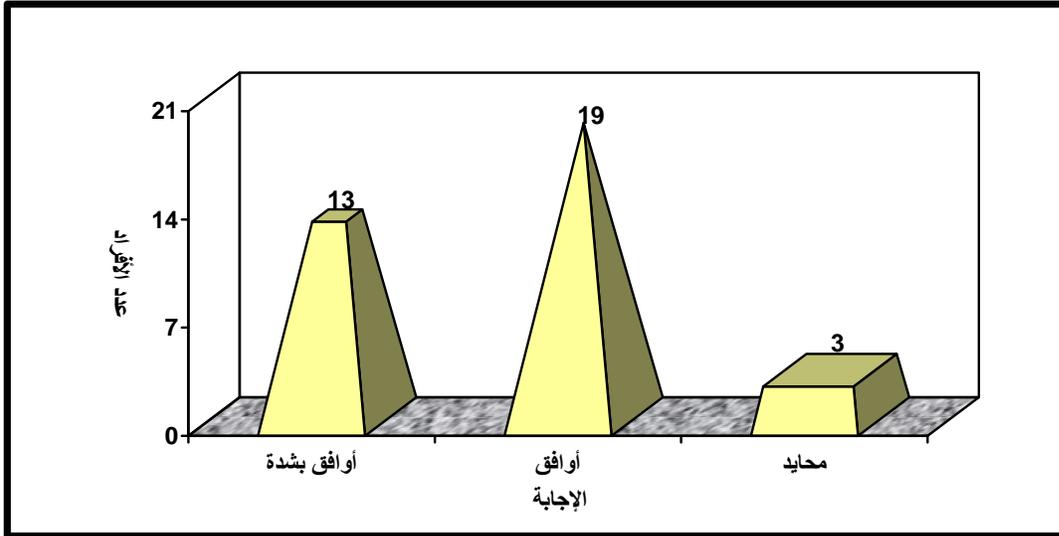
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
37.1%	13	أوافق بشدة
54.3%	19	أوافق
8.6%	3	محايد
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.3%) وافقوا على أن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (37.1%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (8.6%) محايدين بخصوص ذلك.

العبرة الرابعة: تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة.
يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

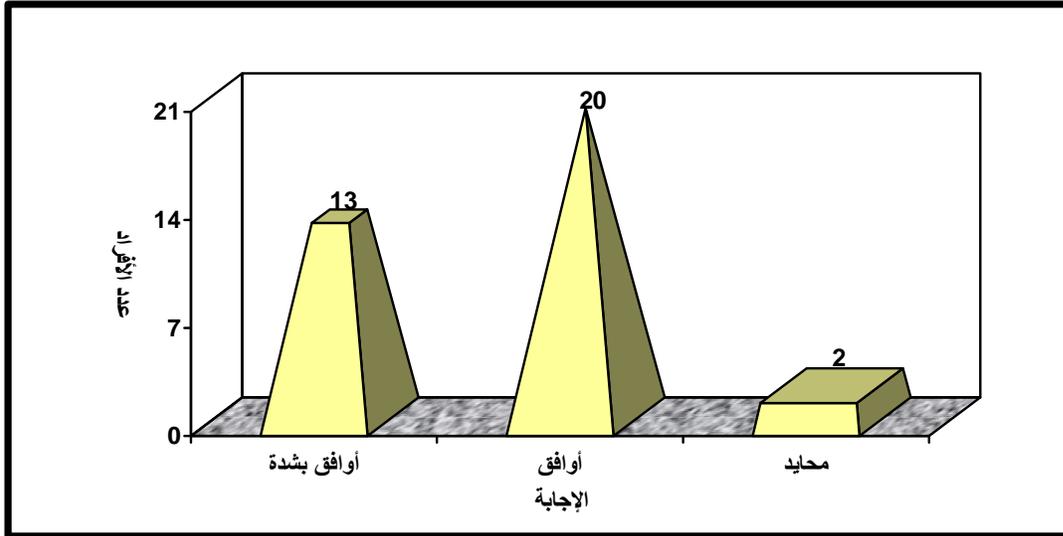
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
37.1%	13	أوافق بشدة
57.1%	20	أوافق
5.7%	2	محايد
100.0%	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (20) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (57.1%) وافقوا على أن الرقابة الداخلية تقوم بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (37.1%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (5.7%) محايدين بخصوص ذلك.
العبرة الخامسة: تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة

بالمنشأة.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

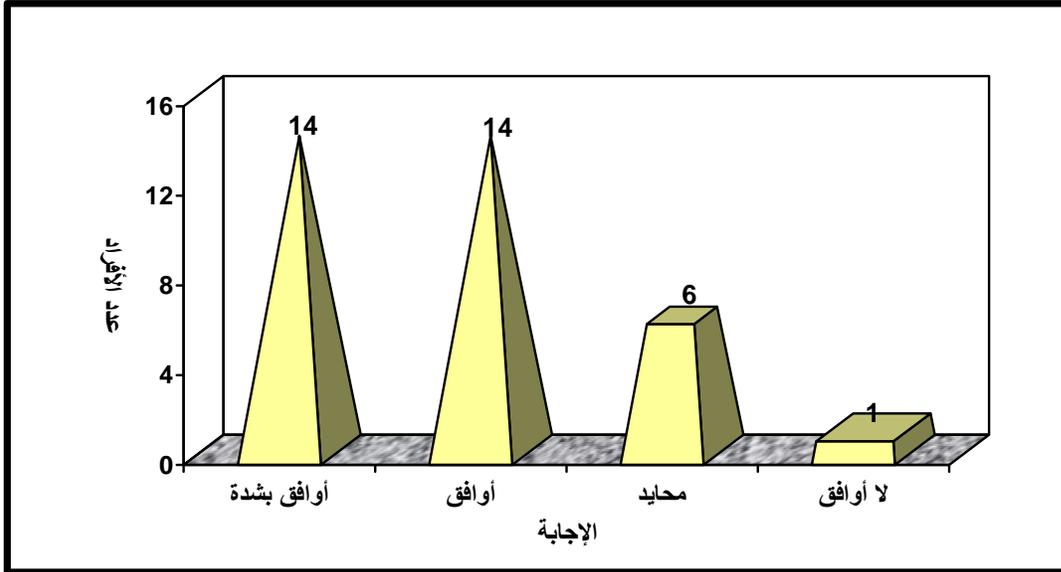
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%40.0	14	أوافق بشدة
%40.0	14	أوافق
%17.1	6	محايد
%2.9	1	لا أوافق
%100.0	35	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (%40.0) وافقوا بشدة على أن ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية تعتمد على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة، كما وافق (14) فرداً وبنسبة (%40.0) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (%17.1) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (%2.9) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص أثر استخدام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية "

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية	5	أوافق بشدة
2	التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية	4	أوافق
3	تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية	4	أوافق
4	الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش	4	أوافق
5	إرتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية	2	13.09
2	التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية	2	8.63
3	تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية	3	21.11

27.71	4	الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش	4
18.60	3	إرتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها	5

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (8.63) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (21.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (27.71) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.29)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (18.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إرتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (35) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (175) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

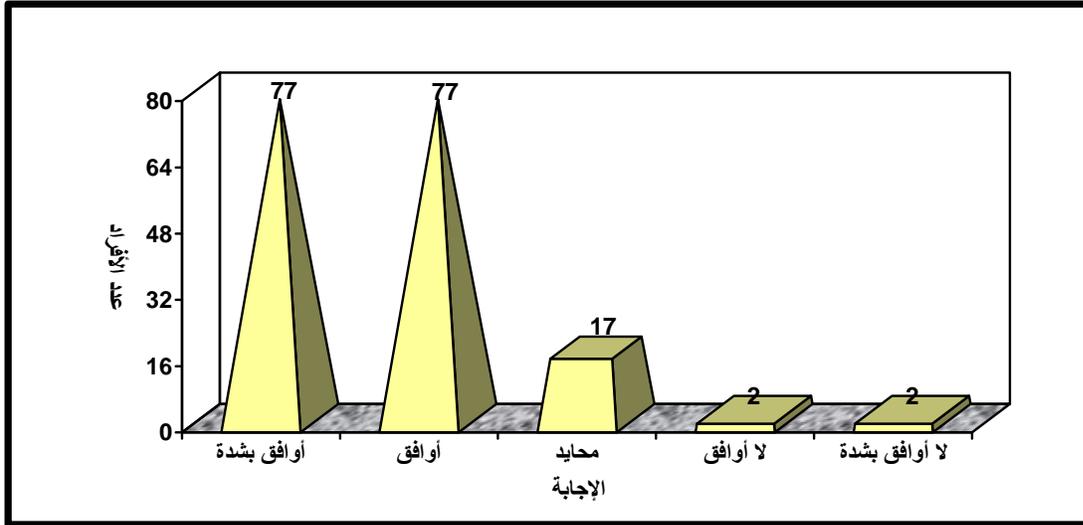
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
44.0%	77	أوافق بشدة
44.0%	77	أوافق
9.7%	17	محايد
1.1%	2	لا أوافق
1.1%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	175	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (77) إجابة وبنسبة (44.0%) موافقة بشدة على ما جاء جميع عبارات الفرضية الأولى، و(77) إجابة وبنسبة (44.0%) موافقة، و(17) إجابة وبنسبة (9.7%) محايدة، و(2) إجابات وبنسبة (1.1%) غير موافقة، و(2) إجابات وبنسبة (1.1%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (172.29) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.29)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرارات ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف

الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار	4	أوافق
2	المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات	5	أوافق بشدة
3	تعتمد إدارة المنشأة في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية	4	أوافق
4	يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة	4	أوافق
5	توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إدارة المنشأة تعتمد في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار	3	23.86
2	المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات	2	14.11
3	تعتمد إدارة المنشأة في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية	3	13.11
4	يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة	2	7.94
5	توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة	3	16.54

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (23.86) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (14.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إدارة المنشأة تعتمد في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (7.94) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (16.54) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (70) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (175) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

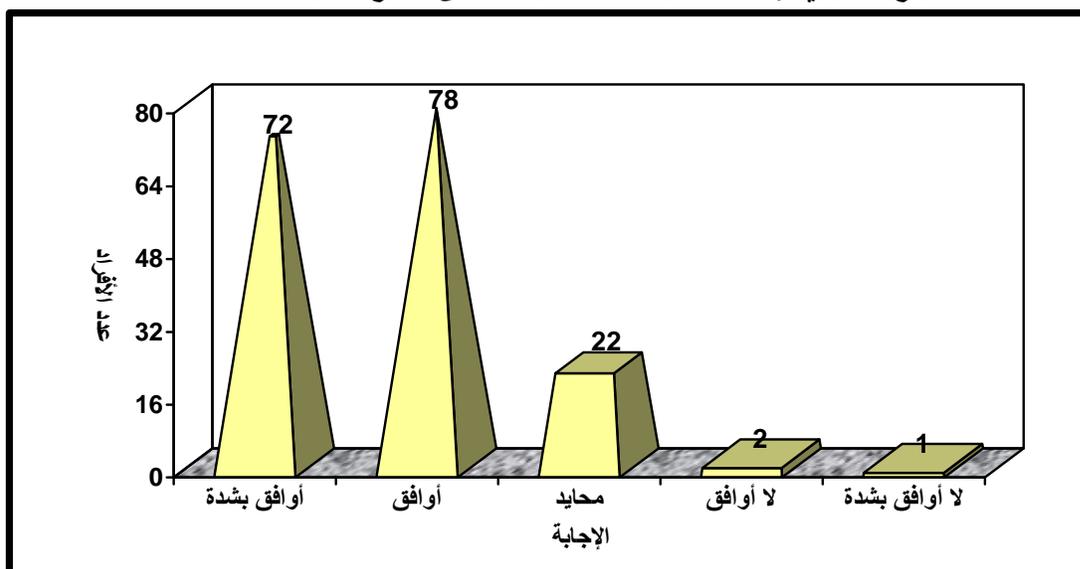
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
41.1%	72	أوافق بشدة
44.6%	78	أوافق
12.6%	22	محايد
1.1%	2	لا أوافق
0.6%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	175	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (78) إجابة وبنسبة (44.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(72) إجابة وبنسبة (41.1%) موافقة بشدة، و(22) إجابة وبنسبة (12.6%) محايدة، و(2) إجابات وبنسبة (1.1%) غير موافقة، وإجابة واحدة وبنسبة (0.6%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (160.91) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن

ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرارات " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات "

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات	4	أوافق
2	ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة	4	أوافق
3	إن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها	4	أوافق
4	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة	4	أوافق
5	تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الرقابة الداخلية تقوم بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية تعتمد على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة.
 - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات	3	27.97
2	ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة	3	29.80
3	إن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق	2	11.20

		معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها	
14.11	2	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة	4
14.03	3	تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة	5

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (27.97) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (29.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الإختبارات التي تقوم بها المراجعة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (11.20) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (14.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة

(1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الرقابة الداخلية تقوم بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة و الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (14.03) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية تعتمد على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (70) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (175) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

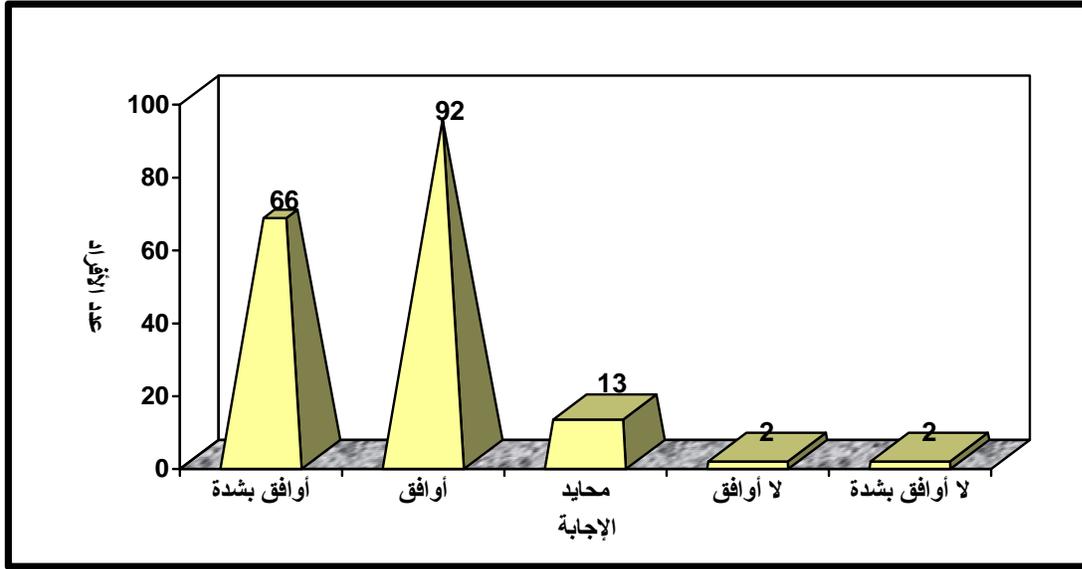
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
37.7%	66	أوافق بشدة
52.6%	92	أوافق
7.4%	13	محايد
1.1%	2	لا أوافق
1.1%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	175	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (92) إجابة وبنسبة (52.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و (66) إجابة وبنسبة (37.7%) موافقة بشدة، و (13) إجابة وبنسبة (7.4%) محايدة، و (2) إجابات وبنسبة (1.1%) غير موافقة، و (2) إجابات وبنسبة (1.1%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (196.34) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.29)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3)

أدناه:

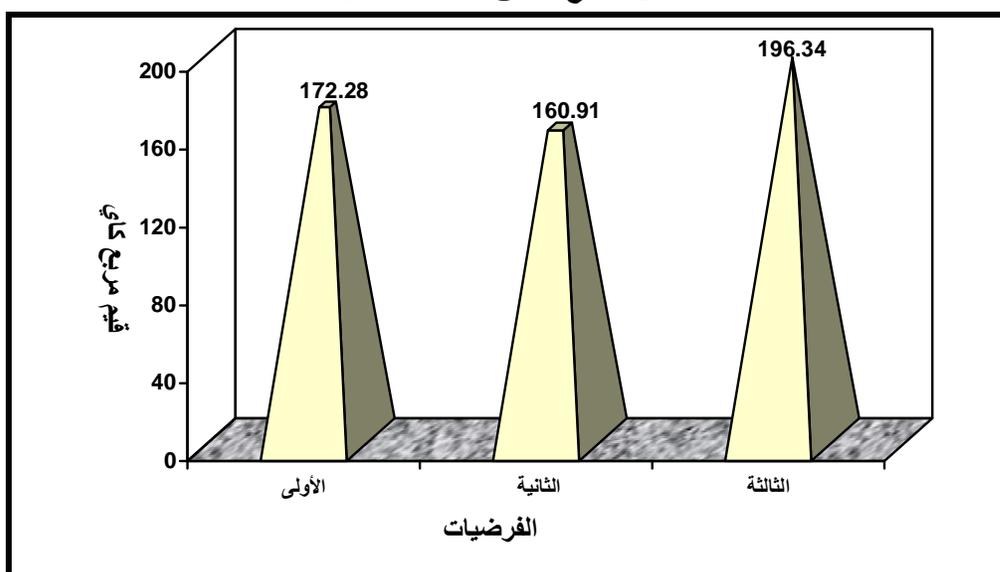
الجدول (10/3/3)
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية	172.28
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على إتخاذ القرارات	160.91
3	المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات	196.34

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (196.34)، يليها تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (172.28)، أخيراً يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (160.91).

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج:

توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إظهارها في الآتي:

- 1- تساهم الرقابة الداخلية المطبقة بطريقة علمية بالمحافظة على أصول المنشآت من الضياع.
- 2- إن الرقابة الداخلية قد أصبحت جزء لا يتجزأ من النظام المحاسبي لما تضيفه من ثقة على أن كل العمليات المالية قد تمت وفقاً لما هو مثبت بالدفاتر والمجالات.
- 3- تحتاج إدارة المنشأة لنظام رقابة داخلية فعال بما فيها الرقابة الشاملة .
- 4- تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة يضيف مصداقية على مخرجات النظام المحاسبي.

- 5- توفر النشاط التي يبيح توافرها في المعلومات المحاسبية مع وجود رقابة داخلية محكمة يعطيان معلومات محاسبية فاعلة يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها.

ثانياً : التوصيات:

بناءً على النتائج نوصي بالآتي:

- 1- يجب على إدارة المنشأة والشركات أن تظهر اهتماماً كبيراً بالرقابة الداخلية حتى تتحقق من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية.
- 2- على إدارة المنشأة أن تتبع الأسلوب العلمي الصحيح في تعيين الكادر المحاسبي وفقاً للكفاءة والمؤهلات المطلوبة.
- 3- يجب أن تضع إدارة المنشآت والشركات نظام للرقابة الداخلية وأن يكون مناسب مع طبيعة عمل المنشأة أو الشركة.
- 4- ضرورة وضع هيكل واضح للسلطات والمسؤوليات للأفراد داخل الشركة حتى تتحقق عملية الرقابة الذاتية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر: القرآن الكريم

ثانياً : المراجع

- 1- أحمد حسين علي ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية للنظام اليدوي وتحليل وتصميم نظام الحاسوب، (الإسكندرية: مطبعة إشعاع الفنية ، ب ت) .
- 2- أحمد حلمي جمعة ، المدخل تدقيق الحسابات ، الطبعة الثانية (عمان : دار الصفا للنشر والتوزيع . 2001م).
- 3- أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1992م) .
- 4- إدريس عبد السلام اشتيوي ،المراجعة معايير وإجراءات (مصراتة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1991م) .
- 5- ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م) .
- 6- ثناء عطية فراج ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة " دراسة نظرية تطبيقية " ، 1991).
- 7- حسين القاضي ، مراجعة الحسابات والإجراءات ،(دمشق: مكتبة زهران ، 1997م) .
- 8- حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر ، 2000م) ص 108 .
- 9- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية ، الطبعة الثانية (عمان: مكتبة الإتحاد ، ب ت) .
- 10- خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الناحية النظرية والعملية ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1992م).
- 11- دونالد كسسو ، جيرري ويجانت ، ترجمة أحمد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر ، 2000م).
- 12- دونالد وجيري ديجانت ، تعريب: أحمد محمد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1420هـ).
- 13- سليمان سيحمان ، الرقابة الإدارية والمالية (عمان: مكتبة دار الثقافة ، 1998م).
- 14- سمير محمد يوسف ، إدارة المنظمات ، (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1994م).
- 15- سناء على الغياتي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة: دار النهضة ، 2000م) .

- 16- سوق الخرطوم للأوراق المالية ، النشرة الدعائية للشركة ، 2016م.
- 17- شركة السودان للأقطن المحدودة ، الخرطوم ، النشرة الدعائية للشركة ، 2016م.
- 18- عبد الحي مرعي ، إسماعيل جمعة ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات ، (الإسكندرية: دار الجامعة للنشر والتوزيع ، 1998م).
- 19- عبد الرازق محمد عثمان ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ، ب ت).
- 20- عبد الرازق محمد قاسم ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2004م).
- 21- عبد الفتاح الصحن ، د. أحد نور ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ب ت).
- 22- عبد المنعم محمود ، د. عيسى محمود أبو طبل ، المراجعة وأصولها العملية والعلمية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1989م).
- 23- عبد الوهاب نصر علي ، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحداث الإصدارات الدولية (القاهرة : دار التعليم الجامعي ، 2015م).
- 24- علي عباس ، الرقابة على المال والأعمال في الشركات المساهمة والمؤسسات المصرفية ، (عمان: ب د ، 1995م).
- 25- عوف محمود الكفراوي ، الرقابة المالية في الإسلام ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1983م).
- 26- غسان فالح المطارنة ، تدقيق الحسابات - الناحية النظرية ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م).
- 27- فتحي رزق السوافيري ، آخرون ، الرقابة الداخلية ، مدخل نظري تطبيقي ، (الإسكندرية : دار الجامعة ، 1996م).
- 28- كمال الدين مصطفى ، محمد السيد سرايا ، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، (بيروت: دار الجامعة ، 2001م).
- 29- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (الإسكندرية: دار الجامعة ، 2002م).
- 30- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين).
- 31- محمد الصبان ، د. إسماعيل جمعة ، الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي ، (القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر ، 1995م).

- 32- محمد الصبان وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 1998م).
- 33- محمد جلال صالح السيد ، تحسين جودة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ، (المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة (الإسكندرية: جامعة عين شمس ، ملحق العدد الأول ، 1996م).
- 34- محمد سمير الصبان ، إسماعيل إبراهيم جمعة ، الأسس العلمية في القياس والإفصاح - النظرية والتطبيق ، (الإسكندرية : ب د ، 1990).
- 35- محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة وآليات التدقيق ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م -2002م).
- 36- محمد سمير الصبان ، وآخرون ، نظرية المراجعة وآليات التطبيق ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م-2002م).
- 37- محمد محمد الجزار ، المراقبة الداخلية ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ب ت).
- 38- محمد محمود عبد ربه ، طريقك إلى البورصة ، مخاطر الإعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستشارة في سوق الأوراق المالية ، (الإسكندرية : دار الجامعية ، 2000م).
- 39- معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنائية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
- 40- منصور حامد محمود وآخرون ، أساسيات المراجعة ، (القاهرة :ب د ، 1994م).
- 41- مهيب الساعي ، وهبي عود ، علم تدقيق الحسابات ، (عمان: دار الصفا للنشر ، 1991م).
- 42- نعيم حسين دهمشي ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، (عمان : المركز الأردني ، 1995م).
- 43- وليم توماس ، أرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1985م).
- الرسائل الجامعية:**
- 44- محاسن عبد العزيز محمد ، التدقيق والرقابة الداخلية في الصمارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2000م).
- 45- صلاح علي أحمد ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000م).
- 46- انشراح أحمد الشريف ، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2001م).

- 47- نجاة علي التوم ، تقويم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2002م).
- 48- علي محمد سلطان ، أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية -دراسة حالة وزارة الأشغال العامة (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).
- 49- صلاح علي أحمد ، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).
- 50- سليمان خالد المعاينة ، دور البيانات والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2002م).
- 51- جهاد بدر قراقيش ، دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية للمساهمة العامة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2004م).
- 52- الصادق محمد آدم ، أثر التقنية على نظم المعلومات المحاسبية ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م).
- 53- محمد حسن الغفار ، المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2004م)
- 54- محمد إبراهيم سعد ، أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005م).
- 55- صلاح عبد الله حسن ، تقييم نظام الرقابة الداخلية دائرة على عمل المراجع الخارجي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2005).
- 56- علي أحمد علي ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل بالمصارف التجارية السودانية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2006م).
- 57- عبد المحسن إسماعيل محمد ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2006م).
- 58- ناصر بن صالح ناصر الفهيد، مشاكل تطبيق نظم الرقابة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي في شركات جدة بالمملكة العربية السعودية،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2009م).

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

السيدة

السيد/

المحترم / المحترمة،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الموضوع: إستمارة استبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان:
أثر استخدام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية .

الهدف من هذه الاستبانة هو التعرف على رأيكم حول أثر استخدام الرقابة الداخلية على
جودة المعلومات المحاسبية وعليه نرجو من كريم سيادتكم إبداء رأيكم حول عبارات
الاستبانة المرفقة علماً بأن البيانات تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وأنها تعامل بكل
سرية وأن إجاباتكم تكون عوناً لنا في إنجاز هذه الدراسة إن شاء الله.
ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثون:

- 1- أحمد محمد أحمد المهدي
- 2- أريج حسن أبو زيد إبراهيم
- 3- حنان مبارك ضيف الله
- 4- رميساء الفاضل دفع الله أبو الحسن
- 5- سوزان الهادي منصور عزالدين.

أولاً : البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما تراه مناسب:

1/ العمر:

من 30 سنة فأقل

من 31-40 سنة

أكثر من 50 سنة

من 41-50 سنة

2/ المؤهل العلمي:

بكالوريوس

دبلوم عالي

دكتوراه

ماجستير

3/ التخصص العلمي:

محاسبة وتمويل

إدارة أعمال

تكاليف ومحاسبة إدارية

دراسات مصرفية

إقتصاد

أخرى

4/ المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونية البريطانية

زمالة المحاسبين القانونية الأمريكية

زمالة المحاسبين القانونية العربية

زمالة المحاسبين القانونية السودانية

لا توجد

5/ المركز الوظيفي

مدير عام

مدير مالي

مدير إداري

مراجع داخلي

محاسب

مراجع خارجي

أخرى

6/ سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل

6-10 سنوات

11-15 سنة

16-20 سنة

21-25 سنة

أكثر من 25 سنة

ثانياً : عبارات الاستبانة

الرجاء ضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة

الفرضة الأولى : استخدام الرقابة الداخلية تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-1	وجود رقابة داخلية فعال بالمنشآت يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية.					
-2	التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.					
-3	تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المنشأة يؤكد الدقة المحاسبية.					
-4	الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يساعد على المحافظة على أصول المنشأة وعدم حدوث الأخطاء والغش					
-5	ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.					

الفرضية الثانية : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤثر على اتخاذ القرارات.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-1	المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساسي لإتخاذ القرار.					
-2	المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي الجيد في الوقت المناسب تكون ذات فائدة عملية في إتخاذ القرارات.					
-3	تعتمد إدارة المنشأة في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية.					
-4	يعتمد في إتخاذ القرارات ذات الكلفة المالية وخاصة في التوسعات الرأسمالية على المعلومات المحاسبية الدقيقة.					
-5	توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يعمل على إتخاذ قرارات ملائمة.					

الفرضية الثالثة : المعلومات المحاسبية الموثوقة هي التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات في إتخاذ القرارات

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-1	مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية يؤثر على عملية إتخاذ القرارات.					
-2	ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة.					
-3	إن جود نظام متكامل للدورات المحاسبية يساعد على توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها.					
-4	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الأمر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المنشأة.					
-5	تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمنشأة.					